مجموعة المحاسبة
ACCOUNTING GROUP
محاسبون قانونيون
Public Accountants

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء – الجمهورية اليمنية

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

Proud Member of
AlliottGlobalAlliance™

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	1-4
البيانات المالية الموحدة:	
- بيان المركز المالى الموحد كما في 31 ديسمبر 2024م	5
- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	6
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	7
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	8-9
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	10-56
البيانات المالية المستقلة لبنك التسليف التعاوني والزراعي:	
- بيان المركز المالى المستقل كما في 31 ديسمبر 2024م	57
- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م	58

عمر غالب - نبيل الصعدي
محـــاسبـــون قـانونيـــون
Public Accountants
هاتف: 967 - 01 448800
ص ب : 540 - الستين الجنوبي - فج عطان
صنعاء -الجمهورية اليمنية
Southern Al-Seteen Road - Fag Attan
Sana'a - Republic of Yemen
ترخيص رقم (326 / 1995)

مجموعة المحاسبة
ACCOUNTING GROUP

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / المساهمين المحترمين
بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة:

الرأي المتحفظ:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لبنك التسليف التعاوني والزراعي (شركة مساهمة يمنية مقفلة) والوحدة التابعة للبنك** (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024م وبيان *الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد* وبيان *التغيرات في حقوق المساهمين الموحد*، وبيان *التدفقات النقدية الموحد* للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، باستثناء الآثار المترتبة والتغيرات المحتملة عن الأمور المبينة في فقرة " أساس الرأي المتحفظ " من تقريرنا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024م وأدائها المالي الموحد، وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعدّلة من قبل البنك المركزي اليمني بشأن الاعتراف والقياس للأدوات المالية والإفصاح عنها ووفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة.

أساس الرأي المتحفظ:

1. تضمن بند المخصصات الأخرى، والمدرج في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة والبالغ رصيده كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ (48,637,269) ألف ريال يمني (2023م: مبلغ 51,651,518 ألف ريال يمني)، مخصص تم تكوينه منذ سنوات سابقة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني لمواجهة الخسائر المتعلقة بانكشاف مراكز العملات الأجنبية والبالغ رصيده كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ (47,000,000) ألف ريال يمني (2023م: مبلغ 50,200,000 ألف ريال يمني). إن ذلك المخصص يمثل خروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كونه لا يتوافق مع تعريف المخصص وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعيار المحاسبي الدولي رقم (37): المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة).
2. ما ورد في الإيضاح رقم (44) حول البيانات المالية الموحدة، والذي يشير إلى عدم تمكن إدارة المجموعة من القيام بحصر شامل للأثر المادي المتأتي من المعاملات التي قامت بها فروع المناطق مرتفعة السيولة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بسبب استخدام هذه الفروع نظام محاسبي مستقل لأغراض فتح حسابات جارية وودائع واستقطاب أموال وتعاملات أخرى وبسبب نقل السويفت نتيجة الأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد. ونتيجةً لهذه الأحداث لم نتمكن من تحديد الآثار المستقبلية على وضع البنك وبياناته المالية الموحدة، كما لم نتمكن من قياس الأثر على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م للمعاملات المدينة والدائنة غير المشمولة بالنظام البنكي للمجموعة، وبالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك تعديلات ضرورية على أرصدة وربح السنة وأثرها على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في حال تضمين معاملات تلك الفروع في سجلات المجموعة.

عمر غالب - نبيل الصعدي
محـــاسبـــون قـانونيـــون
Public Accountants
هاتف: 967 - 01 448800
ص ب : 540 - الستين الجنوبي - فج عطان
صنعاء -الجمهورية اليمنية
Southern Al-Seteen Road - Fag Attan
Sana'a - Republic of Yemen
ترخيص رقم (326 / 1995)
مجموعة المحاسبة
ACCOUNTING GROUP

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في الجمهورية اليمنية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها تُعد كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا المتحفظ.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:

1. الإيضاح رقم (43) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة والذي يشير إلى تأثير استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطرابات السياسية في الجمهورية اليمنية والتي لا يمكن التنبؤ بالحل النهائي لها. إن هذه الأحداث يمكن أن تؤثر سلباً على الاقتصاد اليمني وعمليات المجموعة.
2. التعاميم الصادرة عن البنك المركزي اليمني بشأن تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية منذ صدور المعيار وإلى تعميم البنك المركزي اليمني رقم (26) لسنة 2023م الصادر بتاريخ 12 يوليو 2023م بشأن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، والذي قضى فيه بتأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى أن يقوم البنك بإصدار التعليمات المنظمة لتطبيق المعيار. وكما هو مبين في الايضاح رقم (3-1-2) من الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة والذي يبين بأن البنك قام بتأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 2024م.
3. الإيضاح رقم (44) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة والذي يشير إلى:
   - إيقاف الدعم الفني من قبل الشركة المزودة للبنك بالنظام البنكي منذ شهر أغسطس من العام 2019م.
   - قيام إدارة البنك بتاريخ 28 يناير 2021م بتوجيه خطاب رقم (م ص/23) إلى جمعية البنوك اليمنية تم الطلب فيه من الجمعية مخاطبة البنوك في الجمهورية اليمنية بالامتناع عن التعامل مع ما يسمى بالإدارة العامة في عدن وبموجب هذا الخطاب وجهت جمعية البنوك اليمنية خطاب رقم (2021/39) بتاريخ 31 يناير 2021م إلى كافة البنوك اليمنية بالامتناع عن التعامل مع ما يسمى بالإدارة العامة في عدن، وبتاريخ 15 مارس 2021م نشرت الإدارة العامة للبنك في صنعاء إعلان رسمي في صحيفة الثورة في عددها رقم (20570) نص على التالي (بموجب قانون إنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي فإن البنك يعلن لجمهوره وعملائه عدم استخدام أية خدمات مقلدة أو أنظمة غير معتمدة لا علاقة للبنك بها وهي كحد أدنى محاولة لتقليد شعار محفظة البنك الإلكترونية (موبايل موني) ومحاولة إنشاء أنظمة محاسبية أو بنكية لدى أحد فروع البنك في مدينة عدن بغرض فتح حسابات جارية وودائع واستقطاب أموال وتعاملات أخرى، لذا ننبه عملائنا إلى عدم اعتمادية تلك العمليات، مؤكدين إخلاء مسؤولية البنك القانونية والمالية تجاه أية التزامات قد تنشأ بسببها وبما يحافظ على أموال عملائنا الكرام مع احتفاظ البنك بكافة الإجراءات لحماية حقوقه وأموال عملائه كاملة).
   - صدور القانون رقم (4) لسنة 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ وبالتالي فقد البنك أهم مصادر إيراداته المتمثلة في عوائد الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق منذ ذلك التاريخ، وتسعى إدارة البنك إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات لمعالجة تأثير نتائج أعمال البنك ومعاملاته بعد صدور هذا القانون.
4. الإيضاح رقم (38-جـ-1) حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة، والذي يبين مدى تعرض المجموعة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

إن رأينا غير معدلٍ فيما يتعلق بالفقرات أعلاه.

Proud Member of AlliottGlobalAlliance™

acc.group.ye@gmail.com
www.accounting-group.net

عمر غالب - نبيل الصعدي
محـــاسبـــون قـانونيـــون
Public Accountants
هاتف: 967 - 01 448800
ص ب : 540 - الستين الجنوبي - فج عطان
صنعاء -الجمهورية اليمنية
Southern Al-Seteen Road - Fag Attan
Sana'a - Republic of Yemen
ترخيص رقم (326 / 1995)

مجموعة المحاسبة
ACCOUNTING GROUP

أمور أخرى:

تم تدقيق البيانات المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 2023م بواسطة مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً معدّلاً (متحفظ) بشأن تلك البيانات المالية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ في تقريره الصادر في 29 مايو 2025م الموافق 2 ذو الحجة 1446هـ.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة، وكذلك وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجده الإدارة ضروريا ليمكنها من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

إن الإدارة مسؤولة عند إعداد البيانات المالية الموحدة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح متى كان مناسباً عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن لدى الإدارة نية لتصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.
ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة:

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطاء، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمّد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب

Proud Member of AlliottGlobalAlliance™

acc.group.ye@gmail.com
www.accounting-group.net

عمر غالب - نبيل الصعدي
محـــاسبـــون قـانونيـــون
Public Accountants
هاتف: 967 - 01 448800
ص ب : 540 - الستين الجنوبي - فج عطان
صنعاء -الجمهورية اليمنية
Southern Al-Seteen Road - Fag Attan
Sana'a - Republic of Yemen
ترخيص رقم (326 / 1995)
مجموعة المحاسبة
ACCOUNTING GROUP

علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك نواحي القصور الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي تتبين لنا من خلال تدقيقنا. كما تقوم باطلاع القائمين على الحوكمة ببيان يُظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى:

أثناء تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، لم يتبين لنا وجود مخالفة جوهرية لأحكام القانون رقم (39) لسنة 1982م بشأن إنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي أو القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك التجارية أو قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته أو تعليمات البنك المركزي اليمني على وجه قد يكون له تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة، باستثناء ما يلي:

1. لم يلتزم البنك بتعليمات البنك المركزي اليمني بشأن السقوف المحددة لمراكز العملات الأجنبية، كما هو مبين في الإيضاح رقم (38) حول البيانات المالية الموحدة.
2. لم يقم البنك بالالتزام الكامل بتعليمات البنك المركزي اليمني بشأن تكوين مخصصات الديون بالعملات الأجنبية بعملة الدين، إذ قام البنك بتكوين جزء من مخصصات الديون بالعملات الأجنبية وجزء بالريال اليمني مما أثر على مركز العملات الأجنبية وتحليل الحساسية المبين في الإيضاح رقم (38-جـ-1) حول البيانات المالية الموحدة.
3. عدم الالتزام بنص المادة رقم (73) من قانون البنوك رقم (38) لعام 1998م حيث يتم الاحتفاظ بالأصول التي آلت ملكيتها للبنك لمدة تزيد عن المدة المحددة في قانون البنوك وهي خمس سنوات للأصول الثابتة غير المنقولة.

صنعاء – الجمهورية اليمنية
في: 29 سبتمبر 2025م
7 ربيع الثاني 1447هـ

مجموعة المحاسبة
عمر غالب
الشريك المسؤول

Proud Member of AlliottGlobalAlliance™

acc.group.ye@gmail.com
www.accounting-group.net

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	ايضاح	2024م	2023م
الموجودات:			
نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي	6	70,497,686	60,952,044
أرصدة لدى البنوك	7	172,281,285	179,678,152
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	8	298,294,586	298,294,586
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	9	17,184,228	16,354,900
إجارة منتهية بالتمليك	10	25,558	66,013
استثمارات مالية متاحة للبيع	11	510,000	510,000
استثمارات في شركات زميلة	12	354,338	354,338
أرصدة مدينة وموجودات أخرى	13	7,081,520	2,837,005
ممتلكات ومعدات	14	2,217,802	2,106,064
حق استخدام أصول مستأجرة	15	599,301	611,913
إجمالي الموجودات		**569,046,304**	**561,765,015**
المطلوبات وحقوق المساهمين:			
المطلوبات:			
أرصدة مستحقة للبنوك	16	23,417,595	28,388,147
ودائع العملاء	17	465,622,370	449,795,035
قروض طويلة الأجل	18	36,659	40,254
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	19	2,339,219	2,834,410
مخصصات أخرى	20	48,637,269	51,651,518
إجمالي المطلوبات		**540,053,112**	**532,709,364**
حقوق المساهمين:			
رأس المال المدفوع	21	22,000,000	22,000,000
احتياطي قانوني	22	3,969,011	3,960,656
احتياطي عام		1,020,772	803,757
أرباح مستبقاة		2,003,409	2,291,238
إجمالي حقوق المساهمين (العائد لمساهمي البنك)		**28,993,192**	**29,055,651**
حقوق غير المسيطرين		–	–
إجمالي حقوق المساهمين		**28,993,192**	**29,055,651**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**569,046,304**	**561,765,015**
التزامات عرضية وارتباطات قائمة	23	**23,203,292**	**24,036,329**

تُعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

المدير المالي	رئيس قطاع العمليات المساندة	رئيس مجلس الإدارة
أ/ وجدي الكبية	أ/ عادل الكبسي	أ/ ابراهيم الحوثي

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	ايضاح	2024م	2023م
إيرادات فوائد عن قروض وسلفيات وأرصدة لدى بنوك	24	–	1,099,530
إيرادات فوائد عن استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		–	10,067,304
إجمالي إيرادات الفوائد		–	**11,166,834**
تكلفة ودائع واقتراض	25	(298,433)	(1,443,555)
صافي إيراد الفوائد		**(298,433)**	**9,723,279**
إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية	26	74,756	80,762
عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار	27	(233,830)	(231,897)
صافي إيرادات الفوائد والأنشطة التمويلية الاستثمارية الإسلامية		**(457,507)**	**9,572,144**
ايرادات وعمولات خدمات مصرفية	28	5,840,316	1,856,318
ارباح (خسائر) عمليات نقد أجنبي	29	823,465	(8,794,402)
(خسائر) استثمارات مالية	30	–	(75,672)
إيرادات أخرى	31	8,291,333	13,631,326
إجمالي الدخل		**14,497,607**	**16,189,714**
صافي انخفاض القيمة على الموجودات المالية	32	(1,238,805)	(1,934,962)
تكاليف موظفين	33	(8,494,617)	(8,645,027)
مصاريف إدارية وعمومية	34	(4,668,330)	(5,034,467)
ربح السنة قبل خصم الزكاة وضرائب الدخل		**95,855**	**575,258**
فريضة الزكاة الشرعية	2-19	(6,552)	(6,244)
ضرائب الدخل	1-19	(9,813)	(312,028)
صافي ربح السنة		**79,490**	**256,986**
الدخل الشامل الآخر		–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**79,490**	**256,986**
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		**79,490**	256,986
حقوق غير المسيطرين		–	–
الإجمالي		**79,490**	**256,986**
عائد السهم من إجمالي الدخل الشامل للسنة (ريال يمني)	35	**3.61**	**11.68**

تُعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

المدير المالي	رئيس قطاع العمليات المساندة	رئيس مجلس الإدارة
أ/ وجدي الفقية	أ/ عادل الكبسي	أ/ ابراهيم الحوثي

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	رأس المال المدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي عام	أرباح مستبقاة	إجمالي حقوق المساهمين (العائد لمساهمي البنك)	حقوق غير المسيطرين	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2024م (أ)	**22,000,000**	**3,960,656**	**803,757**	**2,291,238**	**29,055,651**	–	**29,055,651**
الدخل الشامل:							
صافي ربح السنة	–	–	–	79,490	79,490	–	**79,490**
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة (ب)	–	–	–	**79,490**	**79,490**	–	**79,490**
التغيرات في حقوق المساهمين:							
تعديلات سنوات سابقة	–	–	–	(141,949)	**(141,949)**	–	**(141,949)**
المحول للاحتياطي القانوني	–	8,355	–	(8,355)	–	–	–
المحول للاحتياطي العام	–	–	217,015	(217,015)	–	–	–
اجمالي التغيرات (ج)	–	**8,355**	**217,015**	**(367,319)**	**(141,949)**	–	**(141,949)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024م (أ+ب+ج)	**22,000,000**	**3,969,011**	**1,020,772**	**2,003,409**	**28,993,192**	–	**28,993,192**
الرصيد في 1 يناير 2023م (أ)	**22,000,000**	**3,922,108**	**803,757**	**2,072,800**	**28,798,665**	–	**28,798,665**
الدخل الشامل:							
صافي ربح السنة	–	–	–	256,986	**256,986**	–	**256,986**
الدخل الشامل الآخر للسنة	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة (ب)	–	–	–	**256,986**	**256,986**	–	**256,986**
التغيرات في حقوق المساهمين:							
المحول للاحتياطي القانوني	–	38,548	–	(38,548)	–	–	–
اجمالي التغيرات (ج)	–	**38,548**	–	**(38,548)**	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2023م (أ+ب+ج)	**22,000,000**	**3,960,656**	**803,757**	**2,291,238**	**29,055,651**	–	**29,055,651**

تُعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

المدير المالي
أ/ وجدي الفقية

رئيس قطاع العمليات المساندة
أ/ عادل الكبسي

رئيس مجلس الإدارة
أ/ ابراهيم الموتي

الإدارة العامة

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	ايضاح	2024م	2023م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي ربح السنة		79,490	256,986
تعديلات لتسوية الربح:			
مصاريف الزكاة المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة		6,552	6,244
مصاريف الضرائب المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة		9,813	–
خسائر استثمارات في شركات زميلة		–	75,672
إهلاك ممتلكات ومعدات		421,371	382,149
إهلاك حق استخدام أصول مستاجرة		428,993	484,587
الفائدة المدينة على التزامات عقود الإيجار		71,014	74,714
مخصصات انخفاض تم تكوينها خلال السنة		1,238,805	1,934,962
مخصصات انخفاض (مستخدمة) خلال السنة		(160,617)	(278,110)
فروق إعادة تقييم مخصصات بالعملات الأجنبية		(1,783)	1,608
مخصصات انخفاض انتفى الغرض منها		(7,880,925)	(12,890,346)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		(471)	(14,110)
تسويات على المخصصات خلال السنة		23,297	–
(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		**(5,764,461)**	**(9,965,644)**
التغيرات في رأس المال العامل:			
(الزيادة) في أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي		(847,642)	(1,877,134)
النقص في الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المستحقة خلال أكثر من ثلاثة أشهر		–	188,825
(الزيادة) النقص في قروض وسلفيات		(384,097)	113,470
النقص في إجارة منتهية بالتمليك		40,455	41,633
(الزيادة) في أرصدة مدينة وموجودات أخرى		(4,754,999)	(2,036,717)
(النقص) في أرصدة مستحقة لبنوك		(4,970,552)	(3,798,843)
الزيادة في ودائع عملاء		15,827,335	16,081,002
الزيادة (النقص) في أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى		(155,954)	(278,985)
صافي النقد (المستخدم في) العمليات		**(1,009,915)**	**(1,532,393)**
(المدفوع) من ضريبة الدخل (إيضاح 19-1)		(1,364)	(900,000)
تسويات ضريبة الدخل خلال السنة (إيضاح 19-1)		307,412	609,763
(المدفوع) من فريضة الزكاة الشرعية (إيضاح19-2)		(693,207)	(1,762,290)
تسويات فريضة الزكاة الشرعية خلال السنة (إيضاح19-2)		51,460	–
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية(أ)		**(1,345,614)**	**(3,584,920)**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(المدفوع) لشراء ممتلكات ومعدات (إيضاح 14)		(543,357)	(594,254)
النقص (الزيادة) في استثمارات متاحة للبيع		–	–
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات		2,413	15,827
توزيعات نقدية مستلمة من شركات زميلة		–	30,613
النقص في ودائع لأجل لدى البنوك محجوزة بضمان		287,788	–
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (ب)		**(253,156)**	**(547,814)**

تُعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

المدير المالي	رئيس قطاع العمليات المساندة	رئيس مجلس الإدارة
أ/ وجدي الفقية	أ/ عادل الكبسي	أ/ ابراهيم الحوثي

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

(تابع) بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	ايضاح	2024م	2023م
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
النقص في القروض طويلة الأجل		(3,595)	(3,594)
مدفوعات لدائني أصول مستاجرة		(507,299)	(569,587)
تعديلات سنوات سابقة على أرباح مستبقاة		(141,949)	–
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية (جـ)		**(652,843)**	**(573,181)**
صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة (أ +ب+جـ)		(2,251,613)	(4,705,915)
رصيد النقد وما في حكمه كما في 1 يناير		506,089,751	510,795,666
رصيد النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر		**503,838,138**	**506,089,751**
يشتمل النقد وما في حكمه في آخر السنة على ما يلي:			
نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي	6	70,497,686	60,952,044
أرصدة لدى البنوك	7	174,984,124	186,221,525
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	8	293,833,720	293,833,720
ودائع لدى البنوك محجوزة بضمان		(200,200)	(487,988)
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	6	(35,277,192)	(34,429,550)
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر(صافي)		–	–
رصيد النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر		**503,838,138**	**506,089,751**

تُعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة

المدير المالي	رئيس قطاع العمليات المساندة	رئيس مجلس الإدارة
أ/ وجدي الغفية	أ/ عادل الكبسي	أ/ ابراهيم الحوثي

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

1. نبذة عامة:

تأسس **بنك التسليف التعاوني والزراعي** (البنك) في صنعاء وفقاً للقانون رقم (39) لعام 1982م، كحصيلة لدمج **بنك التسليف الزراعي** (تأسس في العام 1975م) وبنك التعاون الأهلي للتطوير (تأسس في العام 1979م)، والبنك مسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم (21/4491).

يمارس البنك كافة الأنشطة المصرفية من خلال الإدارة العامة بصنعاء وعدد 38 فرعاً (2023م: 39 فرعاً) في جميع محافظات الجمهورية اليمنية. كما يقوم البنك بتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال فرع بنك التسليف التعاوني والزراعي للمعاملات الإسلامية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وتحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. وقد حصل البنك على الموافقة المبدئية من البنك المركزي اليمني بشأن ذلك بتاريخ 29 مارس 2010م،كما حصل على الموافقة النهائية في 16 أبريل 2011م.

أُعدت هذه البيانات المالية الموحدة للبنك ووحدته التابعة داخل الجمهورية اليمنية (يشار إليهما معاً بـ " المجموعة") وبيانها كما يلي:

اسم الوحدة التابعة	رأس المال ألف ريال يمني	نسبة الملكية والتصويت	النشاط الرئيسي
كاك لخدمات الأمن والصيانة (صنعاء - الجمهورية اليمنية)	10,000	%100	خدمات نظافة وحراسة

2- أسس إعداد البيانات المالية:

2-1 بيان الالتزام:

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وكذلك التفسيرات الصادرة فى لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRIC)، ووفقاً لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي بما في ذلك تعديلات البنك المركزي اليمني بشأن الاعتراف والقياس والإفصاح للأدوات المالية، بموجب تعميم البنك المركزي اليمني الموجّه إلى جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والذي ينص على "تأجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية حتى إشعار آخر"، وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح اليمنية السارية ذات العلاقة.

وعليه يتم إتباع تعليمات المنشور رقم (6) لسنة 1996م ورقم (5) لسنة 1998م ورقم (8) لسنة 2015م بشأن تصنيف الموجودات والمطلوبات. كما يتم تكوين مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة والالتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية والنسب المحددة في تعليمات البنك المركزي.

وبالتالي يتم إدراج مخصص المخاطر العامة المحتسب على الديون المنتظمة ومخصص الالتزامات العرضية ضمن المخصصات الأخرى بدلاً من إدراجه ضمن حقوق الملكية.

2-2 أساس القياس:

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية التي تم قياسها على أساس قيمتها العادلة، كما هو موضح في السياسات المحاسبية المذكورة في الايضاح رقم (4) من الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة. ويستند مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة المدفوعة مقابل تلك الموجودات.

تمثل القيمة العادلة القيمة التي يتم استلامها مقابل بيع أصل أو تدفع لتحويل التزام في إطار تعاملات منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر ممكن تحديده بشكل واضح أو تقديره باستخدام أساليب تقييم أخرى. عند تقييم القيمة العادلة لأصل أو التزام، تأخذ المجموعة في عين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركين في السوق سيأخذون تلك الخصائص في عين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على ذلك الأساس فيما عدا معاملات المدفوعات المشتركة التي في إطار معيار التقارير المالية الدولية رقم (2) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) والقياسات التي تتشابه فيما يتعلق بالقيمة العادلة ولكنها ليست بالقيمة العادلة، ومثال على ذلك صافي القيمة القابلة للتحقق في معيار المحاسبة الدولي رقم (2) أو القيمة المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (36).

بالإضافة إلى أنه لأغراض التقارير المالية يتم تصنيف قياس القيمة العادلة إلى المستوى 1 و 2 و 3 بناءً على الدرجة التي تكون عندها مدخلات قياس القيمة العادلة ممكن ملاحظتها ودرجة أهمية هذه المدخلات في قياس القيمة العادلة في مجملها، والتي يمكن وصفها كما يلي:

المستوى (1): عندما تكون المدخلات عبارة عن أسعار مدرجة (غير معدّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات متشابهة والتي لا تزال المجموعة تسيطر عليها في تاريخ القياس.

المستوى (2): عندما تكون المدخلات هي مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى (1) والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى (3): عندما تكون المدخلات عبارة عن مدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

2-3 العملة الوظيفية وعملة العرض:

تم إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال اليمني وهي عملة بالسوق الاقتصادي الرئيس (العملة الوظيفية للمجموعة) الذي تعمل المجموعة ضمنه، وتظهر كل القيم مقربة لأقرب ألف ريال يمني (إلاّ إذا أشير إلى خلاف ذلك).

2-4 أسس توحيد البيانات المالية:

البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية الموحدة للبنك والوحدة التابعة له الخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يتوفر لدى البنك العناصر التالية:

- توفر النفوذ على الوحدة التابعة.
- يتعرض البنك لمخاطر أو له الحق في عائدات متغيرة نتيجة لعلاقته مع الوحدة التابعة.
- لدى البنك القدرة على استخدام نفوذه لتغيير العائدات من الوحدة التابعة.

يقوم البنك بإعادة تقدير مدى سيطرته على الوحدة التابعة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى تغير أحد أو أكثر من عناصر التحكم المذكورة أعلاه.

عند امتلاك البنك القدرة العملية الكافية التي تمنحه القدرة العملية على إدارة وتوجيه الأنشطة الرئيسية للوحدة التابعة بشكل فردي ومستقل، فهنا يتوفر لدى البنك النفوذ على الوحدة التابعة. حتى وإن لم تمثل القدرة التصويتية نسبة الأغلبية ضمن الوحدة التابعة. علماً بأن البنك يأخذ في الحسبان عند دراسته لمدى كفاية القدرة التصويتية ومدى منحها النفوذ على الوحدة التابعة كافة الحقائق والظروف والتي تتضمن التالي:

- مقدار القدرة التصويتية المملوكة من قبل البنك وتركزها نسبة إلى القدرة التصويتية المتبقية لدى الملاك الآخرين ومقدار توزعها لديهم.
- مقدار القدرة التصويتية المتوقعة والمحتملة للبنك إلى القدرة التصويتية التي ستتبقى للملاك والأطراف الأخرى.
- أية حقوق ظهرت أو قد تظهر نتيجة لترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى مقدرة البنك في إدارة وتوجيه الأنشطة الرئيسية للوحدة التابعة من عدمها في الأوقات التي تتطلب صنع واتخاذ القرار، ويتضمن هذا، منهجية التصويت التي اتبعها الملاك في اجتماعاتهم الماضية.

يقوم البنك بتوحيد البيانات المالية للوحدة التابعة مع بيانات البنك المالية عند تحقق السيطرة على الوحدة التابعة ويتوقف عن توحيدها عند فقدان تلك السيطرة. وبالتحديد، فإن مصاريف وإيرادات الوحدة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة.
يتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان البنك لتلك السيطرة على الوحدة التابعة.
يعود الربح أو الخسارة وكافة عناصر الدخل الشامل الأخرى لمساهمي البنك ومُلاك الحصص غير المسيطرة (حصة الأقلية).
يعود إجمالي الدخل الشامل للوحدة التابعة إلى مُلاك البنك ومُلاك الحصص غير المسيطرة (حصة الأقلية) حتى لو أدى هذا إلى تكوين عجز في حقوق مُلاك الحصص غير المسيطرة.
تم إجراء كافة التعديلات الضرورية، وأينما لزم ذلك، على السياسات المحاسبية الخاصة بالبيانات المالية للوحدة التابعة لغرض توحيدها مع السياسات المحاسبية للمجموعة.
تم إلغاء أثر كافة الحسابات المتقابلة لجميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والأرباح والخسائر والتدفقات النقدية الناتجة عن كافة التعاملات بين البنك والوحدة التابعة عند توحيد هذه البيانات المالية.

3- التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات:

تتوافق السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م، بأستثناء تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير والسارية اعتباراً من 1 يناير 2024م.

3-1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة:

3-1-1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة:

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعَدلة والتي أصبحت سارية المفعول بالنسبة للفترات السنوية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م، حيثما ينطبق في البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة لم يكن له أي تأثير مهم أو جوهري على المبالغ المدرجة في الفترة الحالية والتي من الممكن أن تُؤثر على المعالجات المحاسبية للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

المعايير الجديدة والمعدّلة	تطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
• تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "عرض القوائم المالية" – تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. يصف التعديل ما إذا كان ينبغي تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول. توضح التعديلات ان تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول يستند إلى الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير ولا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير. كما تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير.	يناير 2024م
• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) – الأدوات المالية الإفصاحات – ترتيبات تمويل الموردين تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (7) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية. تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركز مخاطر السيولة. لم يتم بها تعريف مصطلح "ترتيبات تمويل الموردين". وبدلا من ذلك، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه.	يناير 2024م
• تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار" التزام الإيجار عند البيع وإعادة الاستئجار. تصنيف التعديلات متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(15) ليتم المحاسبة عنها على انها عملية بيع. تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الايجار"أو "مدفوعات الايجار المنقحة" بحيث لا يعترف البائع المستاجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذى يحتفظ به البائع.	يناير 2024م

المعيار/ التعديلات	ملخص	تاريخ السريان
تصنيف الالتزامات غير المتداولة المقترنة باشتراطات – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1)	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1): لتحديد متطلبات تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة. تعديلات تحدد بشكل صريح "الحق في تأجيل التسوية"، توقيت وتأثير ذلك على المنشأة في حال التأجيل.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م
التزام عقد الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار – تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (16)	تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (16) لتحديد المتطلبات التي يستخدمها البائع – المستأجر في قياس التزام عقود الإيجار الناشئة عن معاملة بيع وإعادة الاستئجار.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)	تتطلب التعديلات من المنشأة الافصاح عن تطبيقها لاستثناء اثبات وافصاح المعلومات عن موجودات الضريبة المؤجلة والمطلوبات المتعلقة بالركيزة الثانية لضريبة الدخل.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م
الإفصاحات: ترتيبات تمويل الموردين – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)	تحدد التعديلات متطلبات الإفصاح لتحسين المتطلبات الحالية لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على مطلوبات المنشأة وتدفقاتها النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024م

3-1-2 المعايير الجديدة والمعدّلة الصادرة وغير سارية المفعول:

فيما يلي بيان بالمعايير الجديدة والمعدّلة التالية والتي صدرت وتأجل تطبيقها أو لم يبدأ سريانها بعد:

المعيار/ التعديلات	ملخص	تاريخ السريان
عدم إمكانية المبادلة بين العملة وعملة أجنبية – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21).	يحدد التعديل على معيار المحاسبة الدولي (21) كيف ينبغي للمنشأة تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للصرف وكيف ينبغي لها تحديد سعر الصرف الفوري عندما لا تكون هناك قابلية للصرف.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025م.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية.	بناءً على تعميم البنك المركزي اليمني رقم (26) للعام 2023م بتاريخ 12 يوليو 2023م تم تأجيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية حتى يتم إصدار التعليمات المنظمة لتطبيق المعيار. بعد أن تم تأجيله بناءً على تعميم البنك المركزي اليمني رقم (15) للعام 2022م بتاريخ 13 أبريل 2022م. وتعميم البنك المركزي اليمني رقم (5257) بتاريخ 23 ديسمبر 2019م إلى بداية 2021م وبناءً على تعميم البنك المركزي رقم (26) لعام 2023م تم تأجيل تطبيق المعيار الى اشعار اخر.	تم تأجيل تطبيق المعيار بموجب تعليمات البنك المركزي.

4- السياسات المحاسبية الهامة:

تتمثل أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة في التالي:

4-1 المعاملات بالعملات الأجنبية:

تُمسك حسابات المجموعة بالريال اليمني (العملة الوظيفية) ويتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل البنود النقدية باستخدام السعر السائد بتاريخ المركز المالي الموحد، ويتم الاعتراف بالأرباح / الخسائر في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

يتم تحويل البنود غير النقدية والمثبتة في السجلات بالتكلفة التاريخية باستخدام السعر السائد في تاريخ إجراء العملية.

يتم تحويل البنود غير النقدية والمثبتة في السجلات بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في تاريخ تقييم تلك الموجودات، ويتم الاعتراف بأرباح / خسائر التقييم كجزء من تلك القيمة العادلة.

4-2 الأدوات المالية:

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في علاقة تعاقدية في الأداة المالية، فيما عدا مشتريات ومبيعات الموجودات المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" والتي يتم الاعتراف بها على أساس تاريخ التسوية.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (عدا عن الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إن وجدت) تضاف إلى أو تخصم من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية – عندما يكون ذلك ملائماً – عند الإدراج المبدئي.

تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى حيازة الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تدرج فوراً في الربح أو الخسارة.

4-3 الموجودات المالية:

يتم تسجيل جميع المشتريات والمبيعات للموجودات المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" في تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات المعتادة هي تلك التي تتعلق بالموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني الذي تحدده التشريعات أو القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس كل الموجودات المالية المعترف بها لاحقاً في مجملها إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنف المجموعة موجوداتها المالية ضمن الفئات المحددة التالية: استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويتم تحديد تصنيف الموجودات المالية عند الإدراج الأولى بالاعتماد على طبيعة الموجودات المالية والهدف من اقتنائها.

4-3-1 استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

تصنف الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو التي يمكن تحديدها وللمجموعة الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مثال على ذلك سندات الدين لحين الاستحقاق. تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات دين صادرة عن البنك المركزي اليمني بالنيابة عن وزارة المالية في الجمهورية اليمنية والتي كانت تنطبق عليها معدلات عوائد مختلفة.

يتم قياس الأدوات المالية بشكل مبدئي بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة لكافة الأصول المالية.

يتم تسجيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، ويسجل الدخل على أساس الناتج الفعلي.

إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة، فإن مبلغ الخسارة الذي يتم الاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد يمثل الفارق بين القيمة الأسمية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لذلك يتم الاعتراف بسندات الدين بالقيمة الإسمية بعد استقطاع خصم الإصدار كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة.

4-3-2 قروض وسلفيات:

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط ومن المتوقع أن يتم استرداد جميع الاستثمارات الأولية بشكل جوهري بخلاف تدهور الائتمان. يتم قياس القروض والسلف (بما في ذلك التسهيلات الائتمانية المباشرة للعملاء، والقروض والسلفيات للعملاء، والأرصدة المدينة والأصول الأخرى) مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملات منسوبة إليها مباشرة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، بعد خصم مخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الشراء والرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لايتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم إثبات الخسائر الناتجة من انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد.

4-3-3 التمويل والعقود الاستثمارية الاسلامية:

أ- تمويل عمليات المرابحة:

المرابحة هي عقد بموجبه يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل إلى الطرف الآخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً إليها الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المرابحة، بحيث يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه، يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليه ، مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها.

يعتبر البنك الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري – معاملة المرابحة لصالح البائع – ملزماً.

تدرج المرابحات المستحقة القبض بالتكلفة مخصوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

ب- المضاربات:

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب)، ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدما خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح ضد متفق عليها مسبقاً.

لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة، وسيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة. يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لموجودات المضاربة بعد خصم مخصص الانخفاض – إن وجد – وتم سداد مبلغ رأسمال المضاربة. إذا أدى تقييم موجودات المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمجموعة.

جـ- الاستصناع:

الإستصناع عبارة عن عقد بين المجموعة والمتعامل.

تقوم المجموعة على أساسه ببيع عقار مطور وفقا لمواصفات وثمن متفق عليهما مسبقاً مع المتعامل.

تمثل موجودات الاستصناع الأموال التي تم إنفاقها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد مقابل الموجودات المشتراة لصالح مشاريع الاستصناع مضافاً إليها الإيرادات المؤجلة، ناقصاً الدفعات المستلمة.

د-المشاركات:

تستخدم المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو لتمويل مشروع. يساهم البنك والعميل في رأس مال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذو غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة.

يتم تقاسم الأرباح وفقا لنسبة من الربح متفق عليها مسبقا غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسب ما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة.

هـ-المساومات:

تعتبر المساومة صيغة إسلامية لتمويل الأصول، وهو تمويل محدد المدة. ويتمثل في طلب العميل من البنك أن يشتري سلعة معينة، يشتريها البنك من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديده، وبربح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للبنك بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم البنك بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي كالسيارات والأدوات الكهربائية وغيرها.

يتم إثبات المساومات بالقيمة العادلة الموجودات المساومة بعد خصم مخصص الانخفاض – إن وجد – ويتم سداد مبلغ رأسمال المساومة إذا أدى تقييم موجودات المساومة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمجموعه ، ويتم الاعتراف بالإيراد عند سداد الأقساط المتفق عليها.

و–الإجارة المنتهية بالتمليك:

الإجارة المنتهية بالتمليك هي تقوم بموجبها المجموعة (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، بحسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير. تحدد إتفاقية الإجارة الأصل المؤجر و مدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات طرفي الاتفاقية خلال مدة الإيجار. ويقدم العميل (المستاجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإجارة.

تحتفظ *المجموعة (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. وفي نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل* العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإيجارة.

تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الاصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسميه بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو آلات ومعدات.

ويتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للأصل، أيهما أقل.

تتكون المبالغ المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك من موجودات مشتراة من قبل المجموعة، إما بصفة فردية أو مشتركة مع مؤسسات ومنشآت مالية أخرى، ويتم تأجيرها إلى مستفيدين لاستخدامها بموجب اتفاقيات إجارة منتهية بالتمليك يتم بموجبها نقل ملكية الموجودات إلى المستفيدين في نهاية مدة الإيجار عند إتمام دفع كافة المبالغ بموجب الاتفاقيات. تظهر هذه الموجودات بالتكلفة ناقصاً الإهلاك المتراكم حتى تاريخ بيان المركز المالي الموحد. تُستهلك الموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة إيجار الموجودات ذات العلاقة. لا يتم تسجيل مصروف إهلاك فيما يتعلق بالموجودات التي لم توضع قيد الاستخدام بعد.

4-3-4 استثمارات مالية متاحة للبيع:

الموجودات المالية المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة تم تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع أو ليست مصنفة ضمن الفئات التالية: (أ) قروض وسلفيات (ب) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. الموجودات المالية المتاحة للبيع هي تلك التي تتجه النية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن ويمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم.

يتم الاعتراف الأولي بالموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرةً إلى الحيازة والتي يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة في سوق نشط بناءً على الأسعار الحالية. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع غير مدرجة والتي لا يتم تداولها في سوق نشط، هي بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة، ما لم تكن القيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير يمكن قياسها بموضوعية.

إذا ما كان هناك انخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، تتم إزالة الخسارة المتراكمة، التي تقاس على أنها الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسارة الانخفاض بالقيمة على ذلك الأصل المالي المدرجة سابقاً في الربح أو الخسارة من بيان حقوق الملكية وتدرج في بيان الربح والخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم تسجيلها في التغيرات التراكمية للقيمة العادلة باستثناء خسائر انخفاض القيمة، والفائدة المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر *صرف العملات الأجنبية على الأصول النقدية والتي يتم الاعتراف بها مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر* الموحد. عند استبعاد الاستثمار أو عند انخفاض قيمته، يتم إدراج الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر الموحد للسنة.

5.3.4 طريقة الفائدة الفعلية:

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في احتساب التكلفة المطفاة للأصل المالي وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة الزمنية المحددة للأصل. يتم استخدام معدل سعر الفائدة في خصم التدفقات المستقبلية المتوقع الحصول عليها (ويتضمن الاحتساب كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط والخصومات الأخرى) خلال عمر الأصل أو (عندما يكون ذلك مناسباً) على فترة زمنية أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الإدراج المبدئي.

يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي والتوزيعات من الموجودات المالية المتاحة للبيع يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد. ويتم إدراج أية تغيرات أخرى في قيمة الموجودات المالية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد وكذلك في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. تتحقق إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي، باستثناء القروض والذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري.
عندما يتم بيع الموجودات المالية أو عند الاعتراف بانخفاض قيمها، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر والتي تم تجميعها سابقا في احتياطي إعادة القيمة العادلة للاستثمارات في الأرباح أو الخسائر.
يتم إدراج توزيعات الأرباح من الموجودات المالية المتاحة للبيع في الأرباح أو الخسائر عند نشوء حق للمجموعة في استلام التوزيعات.

6.3.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية:

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة موجود مالي أو مجموعة موجودات مالية غير المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد. تنخفض قيمة الموجود المالي أو مجموعة الموجودات المالية ويتم تكبد خسارة الانخفاض في القيمة إذا، وإذا فقط، كان هناك دليل موضوعي نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج الأولي للموجود "حدث خسارة" ويوجد لحدث الخسارة ذلك (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجود المالي أو مجموعة الموجودات المالية، بيانات قابلة للمراقبة والتي ترد إلى عناية المجموعة حول أحداث الخسارة:

- صعوبة مالية جوهرية للمصدر أو الملتزم أو المقترض.
- مخالفة العقد، مثل العجز عن الدفع أو عدم دفع الفوائد أو دفعات أصل المبالغ المستحقة.
- منح المجموعة تنازلاً للمقترض لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بصعوبة مالية لدى المقترض، والتي في غيابها لا ينظر المقرض بموضوع ذلك التنازل.
- أن يصبح من المحتمل أن يدخل المقترض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية جوهرية.
- اختفاء سوق نشط لذلك الموجود المالي بسبب صعوبات مالية.
- *بيانات قابلة للمراقبة تشير إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المقدّرة لموجودات مالية منذ الإدراج الأولي* لتلك الموجودات بالرغم من عدم إمكانية تحديد الانخفاض للموجودات المالية الفردية متضمنة:
  - تغييرات عكسية في موقف السداد للمقترضين في المجموعة، أو
  - ظروف اقتصادية وطنية أو محلية تتزامن مع عجز عن الدفع على الأصول في المجموعة.

تقوم المجموعة أولاً بتقييم ما إذا وجد دليل موضوعي منفرد على انخفاض قيمة موجودات مالية يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته، ومنفرداً أو مجتمعاً لموجودات مالية لا يكون كل منها جوهرياً بحد ذاته. إذا حددت المجموعة عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لموجود مالي مُقيَم فردياً، سواءً جوهرياً أو لا، فإنه يضم الموجود في مجموعة موجودات مالية لها نفس خصائص مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم انخفاض قيمتها مجتمعةً.
الموجودات التي تم تقييم انخفاض قيمتها فردياً ويتم إدراج أو يستمر إدراج خسارة انخفاض في القيمة لها، لا تدرج ضمن التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.
إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة على القروض والسلفيات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للموجود المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) المخصومة حسب معدل الفائدة الفعلي للموجود المالي. تخفض القيمة الدفترية *للموجود المالي من خلال استخدام حساب مخصص ويدرج مبلغ الخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.*
إذا كان للقرض معدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسارة انخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي المحدد بموجب العقد. وكوسيلة عملية، قد تقيس المجموعة انخفاض القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام سعر سوق قابل للمراقبة.

تقدر التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة موجودات مالية لتقييم انخفاض قيمتها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات في المجموعة والخبرة حول الخسارة التاريخية للموجودات ذات خصائص مخاطر الائتمان المشابهة لتلك الموجودة في المجموعة. تتم تسوية خبرة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية القابلة للمراقبة لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي ارتكزت عليها الخبرة حول الخسارة التاريخية ولإزالة آثار الظروف المرتبطة بالفترة التاريخية والتي لم تعد موجودة حالياً.
يجب أن تعكس التقديرات في التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات الموجودات بحيث تتوافق مع التغيرات في البيانات القابلة للمراقبة ذات العلاقة من فترة لأخرى (على سبيل المثال، التغيرات في معدلات البطالة، أسعار العقار، وضع الدفع أو العوامل الأخرى التي تشير لتغييرات في احتمالات الخسائر في المجموعة وحجمها).

يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدَرة لموجود مالي مضمون يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حجز الرهن بعد خصم تكاليف الحصول على الضمانة وبيعها سواء كان حجز الرهن محتملاً أم لا . تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم من قبل المجموعة لتقليل آية فروقات بين تقديرات الخسارة وخبرة الخسارة الفعلية.

لأغراض إجراء تقييم جماعي لانخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشابهة (أي، على أساس عملية تصنيف المجموعة التي تأخذ في الاعتبار نوع الأصل، مجال العمل، الموقع الجغرافي، نوع الضمانة، وضع الاستحقاق السابق وعوامل أخرى ذات علاقة).

تلك الخصائص تتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعات من تلك الموجودات كونها تشير إلى مقدرة المدين على دفع كافة المبالغ المستحقة حسب الشروط التعاقدية للموجودات التي يتم تقييمها.

إذا كان قرض ما غير قابل للتحصيل، وتم إتباع كافة الإجراءات القانونية الضرورية وحُددت الخسارة النهائية، يتم شطبه مقابل المخصص المرتبط بانخفاض قيمة القرض. وتُشطب مثل تلك القروض بعد استكمال كافة الإجراءات الضرورية وتحديد مبلغ الخسارة. يتم إدراج التحصيلات اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً لتخفيض مبلغ مخصص الانخفاض بالقيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

أما بالنسبة للقروض، فإذا انخفض مبلغ خسارة الانخفاض بالقيمة في فترة لاحقة ويمكن أن يعزى الانخفاض بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد إدراج انخفاض القيمة (مثل حدوث تحسن في التصنيف الائتماني للمدين) فإنه يتم رد خسارة الانخفاض بالقيمة المدرجة سابقاً عن طريق تسوية حساب المخصص. يدرج مبلغ العكس في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

وفي حالة الانخفاض الجوهري أو المطول في القيمة العادلة للموجودات المالية إلى أقل من تكلفتها عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجود. وإذا وجد مثل ذلك الدليل بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تتم إزالة الخسارة المتراكمة، التي تقاس على أنها الفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة على ذلك الموجود المالي المدرج سابقاً بالربح أو الخسارة الموحد من بيان التغير في حقوق الملكية الموحد وتدرج في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

4-3-7 مخصص القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء والالتزامات العرضية:

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (6) لسنة 1996م ورقم (5) لسنة 1998م ورقم (8) لسنة 2015م بشأن تصنيف الموجودات والمطلوبات، يتم تكوين مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة والالتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحسب من مجموع القروض والتسهيلات والالتزامات العرضية الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة وذلك في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة القروض والسلفيات والالتزامات العرضية.

وبناءً عليه يتم تكوين المخصص طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

- قروض وسلفيات منتظمة (متضمنة حسابات تحت المراقبة)	%2
- التزامات عرضية منتظمة (متضمنة حسابات تحت المراقبة)	%1
- قروض وسلفيات والتزامات عرضية غير منتظمة:	
• قروض وسلفيات والتزامات عرضية دون المستوى	%15
• قروض وسلفيات والتزامات عرضية مشكوك فى تحصيلها	%45
• قروض وسلفيات والتزامات عرضية رديئة	%100

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م أصدر البنك المركزي اليمني منشور دوري رقم (8)، والذي يشير إلى تعديل نسبة المخصص على القروض والسلفيات المباشرة المنتظمة من 1% إلى 2%.

يتم إعدام القروض والسلفيات في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها أو بناءً على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء الفحص الذي يقوم به. يتم قيد المبالغ المحصلة من القروض والسلفيات التي سبق إعدامها في بيان الربح أو الخسارة الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى".

تظهر القروض والسلفيات المقدمة للعملاء في بيان المركز المالي الموحد بعد خصم مخصص القروض والسلفيات والفوائد المعلقة.

4-3-8 إلغاء إدراج الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بإلغاء إدراج الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم يتم الاحتفاظ بجميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته واستمر بالسيطرة عليها فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بمصالحها المستبقاة في الموجود المالي بالإضافة إلى المطلوبات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها.

يقاس إلغاء إدراج أحد الموجودات المالية المثبت بالتكلفة المطفأة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للموجود وإجمالي القيم المستلمة بالإضافة إلى الذمم المدينة، وتُدرج في بيان الربح أو الخسارة الموحد.

4-4 المطلوبات المالية:

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية إلى المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة فقط (المطلوبات المالية الأخرى).

4-4-1 المطلوبات المالية الأخرى:

تقاس المطلوبات المالية الأخرى (متضمنة أرصدة مستحقة لبنوك، ودائع العملاء، والأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى) مبدئياً بالقيمة العادلة والمتمثلة في التكلفة في تاريخ المعاملة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترة المرتبطة بها. يتم استخدام معدل سعر الفائدة الفعلي في خصم المدفوعات المستقبلية المتوقع دفعها (ويتضمن الاحتساب كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وكافة الأقساط والخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية أو (عندما يكون ذلك مناسباً) على فترة زمنية أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الإدراج المبدئي.

يتم احتساب مصروف الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا الذمم الدائنة قصيرة الأجل التي تكون عندها الفائدة ليست ذات أهمية. إن جميع المطلوبات المالية للمجموعة ذات طبيعة قصيرة الأجل.

4-4-2 إلغاء إدراج المطلوبات المالية:

تقوم المجموعة بإلغاء إدراج المطلوبات المالية فقط عندما يتم التخلي عنها أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها أو سدادها. تدرج الفروقات الناتجة بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى إدراجه وبين مجموع الاعتبارات المدفوعة والدائنين في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

4-5 النقد وما في حكمه:

لأغراض بيان التدفقات النقدية الموحد يتضمن بند النقد وما في حكمه أرصدة النقد في الصناديق والأرصدة لدى البنك المركزي (بخلاف الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي) وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى (بإستثناء تلك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر) إضافة إلى أرصدة سندات الدين وشهادات الإيداع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

يتمثل النقد ومافي حكمه في موجودات مالية غير مشتقة يتم قيدها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

4-6 أرصدة لدى البنوك:

الأرصدة لدى البنوك هي موجودات مالية: وهي بصورة رئيسية مبالغ مودعة لها استحقاقات محدودة وغير متداولة في أسواق فعّالة.

يتم قياس الأرصدة لدى البنوك مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل القيمة العادلة للبدل المقدم مقابلها. يتم لاحقاً إدراجها بالتكلفة مطروحاً منها المبالغ المطفأه أو أي انخفاض في القيمة العادلة، إن وجد.

4-7 استثمارات في شركات زميلة:

يتم تصنيف *الاستثمار كاستثمار في شركات زميلة عندما يكون للبنك تأثير هام على عملياتها المالية وسياساتها التشغيلية* مع عدم وجود سيطرة، ويوجد هذا التأثير الهام عندما يملك البنك بين 20 الى 50 بالمائة من القوة التصويتية للشركة. تثبت الاستثمارات في الشركات الزميلة والتي للبنك تأثير هام عليها - بتكلفة الاقتناء، وفى تاريخ البيانات المالية الموحدة يتم تعديل قيمة تلك الاستثمارات بالزيادة أو النقص حسب نصيب البنك فى حقوق الملكية للشركة الزميلة، وذلك طبقاً للبيانات المالية المعتمدة لهذه الشركات، ويتم اثبات قيمة هذا التغيير ببيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

4-8 الممتلكات والمعدات:

4-8-1 الاعتراف والقياس

تظهر الممتلكات والمعدات الثابتة بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي خسائر ناتجة عن الانخفاض في قيمة تلك الممتلكات، إن وجد وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التى تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل فى الحالة التشغيلية التى تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم إنشائه من أجله، كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع والبرمجيات التى يتم شراؤها بإعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها، والتى يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.
عندما تكون اجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.
فيما عدا الأراضي والأعمال تحت التنفيذ، يتم إهلاك الممتلكات والمعدات الثابتة وفقاً لطريقة القسط الثابت وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.
تتم مراجعة القيمة المتبقية للأصل والأعمار الإنتاجية المقدَرة، وتتم تسويتها عند الضرورة، بتاريخ كل بيان مركز مالي موحد.
تُخفَض القيمة الدفترية للأصل فورا إلى قيمتة القابلة للتحصيل إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته القابلة للتحصيل.
القيمة القابلة للتحصيل هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الإستخدام، أيهما أكبر.

4-8-2 إلغاء الاعتراف:

يتم استبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من استمرار استخدام هذا الأصل. وفى السنة التى يتم فيها استبعاد الأصل والإستغناء عنه، يتم ادراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الاستبعاد (الفرق بين صافي قيمته الاستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد ضمن بند الممتلكات "ايرادات ومصاريف اخرى" إذا تم استبعاد أى أصل مُعاد تقييمة فإن مايخص الأصل من فائض إعادة التقييم يتم ترحيلة إلى الأرباح المرحَلة.

4-8-3 التكاليف اللاحقة:

تتم رسملة التكاليف المتعلقة باستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف الى زيادة فى القيمة الاقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة ، ويتم استبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد، يتم تحميل بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر بالتكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات من مصروفات الإصلاحات والتجديدات عند تكبدها كما يتم إدراج أية نفقات أخرى فى بيان الربح أو الخسارة الموحد كمصروفات عند تكبدها.

4-8-4 الاهلاك:

يحسب الاهلاك بناءً على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها كخردة (إن وجدت).
يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت واذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم اهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدَر لها.

وفيما يلي بيان الأعمار الإنتاجية المقدَرة لتلك الممتلكات الأغراض احتساب الإهلاك:

بيان	الاهلاك
مباني وإنشاءات	50 سنه
أثاث وآلات ومعدات	5-10 سنوات
سيارات ووسائل نقل	5 سنوات
تحسينات عقارات مستأجرة	10 سنوات أو مدة الايجار أيهما أقل

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة البنك فى كل من طريقة الإهلاك والعمر الانتاجي المقدَر، وكذلك القيم المقدرة كخردة فى نهاية العمر الانتاجي المقدر لتلك الممتلكات (إن وجدت).

4-9 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة:

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان مركز مالي بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة من أجل تحديد ما إذا كان هناك مؤشر للانخفاض في قيمة تلك الأصول. وفي حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات من أجل تحديد مدى الانخفاض في قيمة تلك الموجودات (إن وجد). في حالة عدم مقدرة المجموعة على تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأي أصل بشكل فردي تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد على أساس الوحدة المنتجة للنقد التابعة للأصل. عندما يكون من الممكن تحديد أساس توزيع ثابت ومعقول فإنه يتم أيضاً توزيع الأصول على الوحدات المنتجة للنقد، أو فيما عدا ذلك فإنه يتم توزيعها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي من الممكن أن يتم تحديد أساس ثابت ومعقول لها.

القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة أيهما أكبر. عند تقدير القيمة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتصل إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي تكون التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لها لم يتم تسويتها.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد والتي تم تقديرها للأصل(أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمتها الحالية فإنه يتم تخفيض القيمة الحالية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة مباشرة على الأرباح والخسائر ما لم تكن قيمة الأصل المدرجة معاد تقييمها وفي هذه الحالة تعامل خسارة القيمة كانخفاض في إعادة التقييم.

في حال ما تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد)، إلى أن تصل للقيمة المقدَرة القابلة للاسترداد على ألا تكون الزيادة أكبر من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الانخفاض في القيمة يتم تسجيله مباشرة في الأرباح والخسائر ما لم تكن قيمة الأصل المدرجة مُعاد تقييمها وفي هذه الحالة تعامل خسارة القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

4-10 تقييم الموجودات التي آلت ملكيتها للمجموعة وفاءاً لديون بعض العملاء:

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للمجموعة ببيان المركز المالي الموحد ضمن بند أرصدة مدينة وموجودات أخرى" وفقا لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمجموعة ناقصاً أي انخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية إن وجد، ويتم تحميل قيمة هذا الانخفاض على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

4-11 التزامات عرضية وارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية والارتباطات (بعد خصم التأمينات المحتجزة عنها) والتي تكون المجموعة طرفاً فيها خارج بيان المركز المالي الموحد ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات" باعتبار أنها لا تمثل موجودات أو مطلوبات فعلية كما في تاريخ المركز المالي الموحد.

4-12 أرصدة مستحقة للبنوك وودائع العملاء:

تعتبر الأرصدة المستحقة للبنوك وودائع العملاء مطلوبات مالية، ويتم الاعتراف المبدئي بها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

4-13 مخصصات أخرى:

تدرج المخصصات في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث سابق والذي من المحتمل أن يتطلب تدفقا نقدياً خارجاً لمنافع اقتصادية تم تقدير مبلغها بشكل يعتمد عليه لسداد ذلك الالتزام. يتم تحديد المخصصات، إذا كان أثرها جوهرياً، بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل يعكس التقديرات الحالية للسوق وللقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بهذا الالتزام، متى كان ذلك ملائما.

4-14 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية والتقرير عن صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني يتطلب إجراء مقاصة بين المبالغ المتحققة وتوجد نية للسداد على أساس الصافي، أو عندما يتم تحقق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت.

لاتتم مقاصة للإيرادات والمصروفات فى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر مالم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بموجب أى معيار أو تفسير محاسبي.

15-4 الاعتراف بالإيرادات:

1-15-4 صافي إيراد الفوائد:

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد في "صافي دخل الفوائد" "كايرادات فوائد" و مصاريف فوائد في حساب الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم تماما التدفقات النقدية المستقبلية المقدَرة للأداة المالية على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو على مدى فترة أقصر، أيهما أنسب، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تكون بشكل متزايد والتي تعود مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة، تكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي.

ويتم قيد الفوائد على الديون التي مضى على ميعاد استحقاقها ثلاثة أشهر (الموجودات المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة – الديون المتعثرة) ولم تدفع هامشياً ولا يتم تعليتها على الحسابات المدينة للعملاء ولا يتم إضافتها إلى حساب الأرباح والخسائر إلا عند تحصيلها وبعد أن يكون قد تم تحصيل أصل الدين.

2-15-4 صافي إيراد العمولات والخدمات المصرفية:

تشتمل إيرادات ومصروفات العمولات والخدمات المصرفية على رسوم غير تلك التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إيرادات الفائدة الفعلية انظر أعلاه تشمل الرسوم المدرجة في هذا الجزء من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد للمجموعة، من بين الأمور الأخرى، رسوم مفروضة على خدمة القرض ورسوم عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القرض عندما يكون من غير المحتمل أن تؤدي إلى ترتيب إقراض معين.

يتم إثبات الرسوم والعمولات عند تادية الخدمات المرتبطة بها.

3-15-4 ايرادات توزيعات:

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق استلام المدفوعات، وهو تاريخ توزيع الأرباح السابقة للأوراق المالية المدرجة (إن وجد)، وعادة ما يكون التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيع أرباح لأسهم الملكية غير المدرجة.

4-15-4 تمويل عمليات عقود المرابحات والاستصناع والمقاولات:

تثبت أرباح عقود المرابحة والاستصناع والمقاولات على أساس الاستحقاق، كما يتم إثبات كافة الأرباح عند إتمام عقد المرابحة كإيرادات مؤجلة، وتُرحَل لبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة على أساس نسبة التمويل وفقا لطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني – يتم التوقف عن إثبات أرباح عقود المرابحة غير المنتظمة ببيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

5-15-4 الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات:

يتم إثبات أرباح الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في تاريخ تصفية عقد المضاربة أو المشاركة.

يتم إثبات أرباح الاستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنة مالية وذلك في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

6-15-4 الاستثمارات في الصكوك الإسلامية:

يتم الاعتراف بإيرادات الاستثمار في الصكوك على أساس زمني نسبي باستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

7-15-4 الإجارة المنتهية بالتمليك:

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

8-15-4 الاستثمارات في الشركات الزميلة:

يتم إثبات إيرادات الاستثمارات في الشركات الزميلة طبقاً لحصة البنك في أسهم هذه الشركات ووفقاً للبيانات المالية المعتمدة لهذه الشركات.

9-15-4 الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم اثبات ايرادات الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باتباع طريقة معدل الفائدة الفعلي.

10-15-4 المخصصات المستردة:

يتم إثبات المخصصات المستردة (انتفى الغرض منها) ضمنها بند ايردات عمليات اخرى ببيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الاخر وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

16-4 الإيجارات:

أ-البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار، عند بدء العقد. يعترف البنك بأصل الحق في الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها البنك هو المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة.

بالنسبة لهذه العقود، يعترف البنك بمدفوعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يوجد أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك الفوائد الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يتم قياس التزام الإيجار. مبدئيا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء، مخصومة باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن بالإمكان تحديد هذا المعدل بسهولة، يستخدم البنك معدل الاقتراض الإضافي. تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابت (بما في ذلك المدفوعات المضمّنة الثابتة)، ناقصاً أي حوافز تأجير.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.
- دفع غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها.

- يقوم البنك بإعادة قياس التزام الإيجار وإجراء تعديل مماثل لأصل حق الاستخدام ذي الصلة كلما:
- حدث تغيير لمدة الإيجار أو تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مسؤولية التأجير عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم المنقح
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل الخصم الآولي (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدّل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم حساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المنقحة باستخدام معدل خصم منقح.

يتم إهلاك أصول حق الاستخدام خلال فترة مدة الإيجار والعمر الإنتاجي للأصل الأساسي أيهما أقصر. إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق استخدام الأصل تعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة تستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار. لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدّل في قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "مصاريف إيجارات مكاتب وعقارات" من المصاريف الإدارية والعمومية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر.

يقوم البنك بعرض حق استخدام الأصول كبند مستقل في بيان المركز المالي، وتعرض التزامات الإيجار ضمن "الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي للبنك.

ب-البنك كمؤجر

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك مؤجراً لها كإيجارات تمويل أو تشغيل عندما تنقل شروط عقد الإيجار كل مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي. .يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية. عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الشامل.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية.للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

17-4 مخصص التقاعد والتأمين الاجتماعي:

يدفع موظفي المجموعة حصتهم لقاء الضمان الاجتماعي بحسب قانون التأمينات الاجتماعية اليمنية قم (26) لسنة 1991م وكذا القانون رقم (25) لسنة 1991م بشان التأمينات والمعاشات ويتم سداد الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات وكذا الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات قبل اليوم العاشر من الشهر التالي .تحمّل مساهمة المجموعة في بيان الربح او الخسارة والدخل الشامل الآخر.

18-4 ضريبة الدخل:

يتم احتساب الضرائب المستحقة على المجموعة وفقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (17) لسنة 2010م، ويتم تكوين مخصص للمطلوبات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة.

أ- ضريبة الدخل الحالية

ضريبة الدخل الحالية هي الضريبة المتوقع دفعها على الربح الضريبي للسنة وذلك باستخدام المعدلات الضريبية السائدة في تاريخ التقرير.

ب- ضريبة الدخل المؤجّلة

يتم اعتماد الضرائب المؤجلة وذلك لجميع الفروقات المؤقتة بين المبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض ضريبة الدخل. تُحسب الضرائب المؤجّلة على أساس المعدلات الضريبية المتوقعة خلال فترة تحقق الأصل أو تسوية الالتزام. إن التأثير الضريبي على الفروقات المؤقتة مدرج كضرائب مؤجّلة.

يتم إثبات أصل الضريبة المؤجّلة للموجودات فقط إلى الحد الذي يتيح احتمال توفر أرباح ضريبية مستقبلية تمكّن من استغلال الخسائر والمنافع الضريبية غير المستخدمة. يتم تخفيض أصل الضريبة المؤجّلة إلى الحد الذي لا يمكن معه استغلال المنافع الضريبية المرتبطة بها.

يتم الاعتراف بالضرائب المؤجّلة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات، إن وجدت، كتسوية على الفائض/(العجز) الناتج عن إعادة التقييم.

19-4 فريضة الزكاة الشرعية:

تحتسب الزكاة المستحقة على المجموعة وفقاً للقوانين والتعليمات السارية في الجمهورية اليمنية ويتم تكوين مخصص لفريضة الزكاة الشرعية المستحقة، كما تقوم المجموعة بتوريد فريضة الزكاة الشرعية المستحقة إلى الجهة الحكومية المختصة.

20-4 هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

تخضع المعاملات في الفروع الإسلامية لإشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، والتي تنحصر مسؤوليتها في الرقابة على الجوانب الشرعية لنشاط الفروع الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

21-4 الموجودات برسم الأمانة:

لا تُعد الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة برسم الأمانة من موجوداتها ولذلك فهي لا تدرج ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

22-4 التقارير المالية لقطاعات الأعمال:

القطاع هو أحد مكونات المجموعة القابلة للتمييز والذي يعنى إما بتقديم المنتجات أو الخدمات (قطاع العمل) أو بتقديم المنتجات والخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (القطاع الجغرافي) والذي تكون له مخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. النموذج الرئيسي للتقرير عن معلومات القطاعات الخاص بالمجموعة هو قطاعات العمل بناء على هيكل الإدارة والتقارير الداخلية. قطاع العمل الرئيسي الخاص بالمجموعة هو قطاع الخدمات البنكية للأفراد والشركات والبنوك.

23-4 توزيعات الارباح للاسهم العادية:

يتم الاعتراف بتوزيعات الارباح للاسهم العادية في حقوق الملكية (المساهمين) في الفترة التي يتم المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. يتم التعامل مع توزيعات الارباح للسنة التي يعُلن عنها بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد في ايضاح مستقل.

24-4 العائد على السهم:

يحتسب العائد الاساسي للسهم بقسمة الارباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمجموعة على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.

25-4 بيان التدفقات النقدية الموحد:

تتبع المجموعة الطريقة غير المباشرة عند اعداد بيان التدفقات النقدية الموحد حيث يتم تسوية صافي الربح أو (الخسارة) للسنة مع صافي الأموال المتاحة من أو (المستخدمة في) أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لإظهار أثر كل من العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وأي مصروفات مؤجلة أو مستحقات ذات علاقة بمقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذا أي عناصر للإيرادات والمصروفات الناتجة عن تدفقات نقدية متعلقة بأنشطة استثمارية أو تمويلية.

5- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة:

عند تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم (4) لإعداد البيانات المالية الموحدة تقوم إدارة المجموعة بإعداد تقديرات وافتراضات تؤثر على الموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والمخصصات الناتجة عنها والتغيرات في القيمة العادلة خلال السنة. وتستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، متضمنة توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد بأنها معقولة وذات صلة وفقاً للظروف، والتي تختلف درجة التأكد منها، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الهامة بشكل مستمر، ويتم إدراج مراجعات التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقدير إذا كانت المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط أو فترة المراجعة وفترات مستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية. وفيما يلي أهم التقديرات المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

5-1 المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكده:

5-1-1 دراسة المحفظة الائتمانية للعملاء خسائر انخفاض قيمة القروض والسلفيات:

إن الغاية من مراجعة المحفظة الائتمانية للعملاء هي تحديد المخصص المطلوب لأرصدة القروض والسلف والالتزامات العرضية والتعهدات ويتم دراستها تماشياً مع القوانين والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي اليمني.

بالإضافة إلى القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني منشور رقم (6) لسنة 1996م، تقوم المجموعة بالأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية في الدراسة:

- الدراسة التحليلية لوضع العملاء المالي بناءً على البيانات المالية والتدفقات النقدية المقدمة من العملاء بالإضافة إلى حركة حساباتهم مع المجموعة.
- الحد الائتماني للعميل.
- تحليل نسبة المخاطرة، أي قدرة العميل على تنفيذ تجارة مربحة وتحصيل نقد كافي لسداد المبلغ المقترض.
- قيمة الرهن واحتمالية إعادة تملكه.
- تكلفة استرداد الدين.
- التزامات العميل مع مصلحة الضرائب ومؤسسة الضمان الاجتماعي.

إن سياسة المجموعة تتطلب مراجعة دورية ومنتظمة لمخصصات انخفاض القيمة للتسهيلات بالإضافة إلى تقييم دوري للرهونات والتأكد من إمكانية تحصيلها. يستمر تصنيف القروض كقروض متعثرة إلا إذا تم إعادة تصنيفها كقروض جارية واعتبر تحصيل الفائدة ومبلغ القرض الأساسي مرجحاً. إن مخصص خسائر القروض يتم احتسابه وإدراجه في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

5-1-2 مبدأ الاستمرارية:

تقوم ادارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على مواصلة اعمالها على اساس مبدا الاستمرارية، وهي على قناعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. علاوةً على ذلك، ليس لدى إدارة المجموعة علم بوجود حالات من عدم اليقين المادي التي قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبناءً عليه، يستمر اعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5-1-3 تصنيف الاستثمارات:

تقرر الإدارة عند الحيازة متى يمكن تصنيف الاستثمار كموجودات مالية متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

- موجودات مالية متاحة للبيع

تتبع الإدارة الإرشادات المبينة في المعيار رقم (39) من معايير المحاسبة الدولية، الأدوات المالية: إثبات وقياس وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة كموجودات مالية متاحة للبيع.

- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع الإدارة متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) حول تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات المالية الثابتة أو المحددة بفترات استحقاق ثابتة على أنها محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. يتطلب هذا التصنيف إجراء تقديرات هامة من أجل القيام بهذه التقديرات، تقوم المجموعة بتقييم اعتزامها وقدرتها على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. إذا أخفقت المجموعة في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق عدا في حالات محددة منها على سبيل المثال بيع مبلغ غير هام بنهاية فترة الاستحقاق، يتطلب تصنيف الفئة بأكملها على أنها متاحة للبيع. لذا يمكن أن يتم قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المطفأة.

5-1-4 تقدير القيمة العادلة:

تعتمد القيم العادلة على أسعار السوق المدرجة في تاريخ المركز المالي الموحد. إذا لم تتوفر أسعار سوق مدرجة، يتم تقدير القيمة العادلة اعتمادا على التدفقات النقدية المخصومة وطرق التقييم الأخرى.

عند استخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، تعتمد التدفقات النقدية على أفضل تقديرات الإدارة ، والمعدل المخصوم هو المعدل المتاح في السوق لأدوات مماثلة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

5-1-5 خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع:

تحدد المجموعة أن قيمة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأسهم قد انخفضت عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل في القيمة العادلة إلى دون مستوى تكلفتها. إن تحديد ما هو جوهري أو طويل الأجل يتطلب تقديراً. عند إجراء هذا التقدير، تقوم الإدارة بتقييم بين عوامل أخرى، التقلب الاعتيادي في سعر السهم.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون الانخفاض في القيمة ملائماً من وجهة نظر المجموعة عندما يكون هناك دليل على تدهور الوضع المالي للشركة المستثمر فيها أو أداء نشاط أو قطاع العمل أو التغييرات في التدفقات النقدية التقنية والتشغيلية والتمويلية.

5-1-6 الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات:

يتم احتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة الموجودات على أساس العمر الإنتاجي المقدّر. يتم احتساب العمر الإنتاجي المقّدر وفقاً لتقييم إدارة المجموعة بناءً على عدة عوامل منها الدورات التشغيلية وبرامج الصيانة والتأكل والتلف الطبيعيين وذلك باستخدام أفضل التقديرات.

5-1-7 عقود الإيجار:

<u>تقييم ما إذا كان حق استخدام الأصل منخفض القيمة</u>

عند تقدير القيمة القابلة للاسترداد لحق استخدام الأصول، تقوم الإدارة بتقدير معدلات السوق القابلة للتحقيق للعقارات المماثلة بشروط إيجار مماثلة.

تحديد المعدل المناسب لخصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام التكلفة الداخلية للأموال كمعدل اقتراض إضافي للبنك(IBR)، تقوم الإدارة بتطبيق الأحكام والتقديرات المناسبة لتحديد معدل الاقتراض الإضافي(IBR) في بداية الإيجار (بدء العقد).

6- نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي:	2024م	2023م
نقد في الصناديق والصرافات الآلية:		
أرصدة بالعملة المحلية	13,867,097	13,300,485
أرصدة بعملات أجنبية	21,353,397	13,222,009
	35,220,494	**26,522,494**
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي:		
أرصدة بالعملة المحلية	25,358,533	24,770,150
أرصدة بعملات أجنبية	9,918,659	9,659,400
	35,277,192	**34,429,550**
	70,497,686	**60,952,044**

بموجب احكام قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم الاحتفاظ بودائع قانونية كاحتياطي الزامي لدي البنك المركزي اليمني بنسبة (10%) من اجمالي ودائع العملاء بالعملات الاجنبية و (7%) من اجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية (2023م :10% و 7%)من اجمالي ودائع العملاء بالعملات الاجنبية من اجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية على التوالي.

7- الارصدة لدى البنوك:	ايضاح	2024م	2023م
أرصدة لدى بنوك محلية:			
حسابات جارية		57,469,120	21,925,088
ودائع لأجل	1-7	20,062,881	44,342,992
		77,532,001	**66,268,080**
أرصدة لدى بنوك خارجية:			
حسابات جارية	2-7	781,033	4,776,925
ودائع لأجل	1-7	-	548,763
		781,033	**5,325,688**
أرصدة لدى البنك المركزي حسابات جارية:			
أرصدة بالعملة المحلية		87,345,130	105,836,296
أرصدة بعملات أجنبية		9,325,960	8,791,461
	3-7	**96,671,090**	**114,627,757**
إجمالي الأرصدة لدى البنوك		**174,984,124**	**186,221,525**
يخصم:			
مخصص تدني أرصدة لدى البنوك	4-7	(2,702,839)	(6,543,373)
		172,281,285	**179,678,152**

7-1 عوائد الودائع بالعملات المحلية والأجنبية:

بعد صدور القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية، تم إيقاف احتساب الفوائد على الودائع بالعملات المحلية والأجنبية.

7-2 أرصدة لدى بنوك خارجية – حسابات جارية:

يعود سبب الانخفاض في أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الخارجية إلى إعادة تصنيف معظم الأرصدة المدينة إلى حسابات أرصدة مدينة أخرى في عام 2024م.

7-3 أرصدة لدى البنك المركزي حسابات جارية:

يمثل جزء من الانخفاض في بند أرصدة لدى البنك المركزي – حسابات جارية كما في 31 ديسمبر 2023م أرصدة دائنة لفروع البنك المركزي بعملات مختلفة في مناطق ارتفاع السيولة عليها والتي تم إعادة تصنيفها إلى حسابات أرصدة مدينة وموجودات أخرى بمبلغ (4,043,020) ألف ريال يمني.

تتضمن التسويات البنكية للبنك المركزي حسابات جارية بالعملة المحلية شيك معلق بمبلغ (1,337,025) ألف ريال يمني من تاريخ 2022/5/8م والذي لايزال معلق في التسوية البنكية حتى تاريخه.

4-7 مخصص تدني أرصدة لدى البنوك:	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير	6,543,373	6,637,152
المكون خلال السنة	-	987
(المسترد) خلال السنة	(3,840,534)	(94,766)
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,702,839**	**6,543,373**

8- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في أذونات خزانه (سندات دين) صادرة عن البنك المركزي اليمني بالنيابة عن وزارة المالية في الجمهورية اليمنية، وتتكون من :

	2024م	2023م
أذون خزينة تستحق من 31 يوماً حتى 90 يوماً	293,833,720	293,833,720
يخصم:		
خصم الاصدار	-	-
	293,833,720	**293,833,720**
سندات حكومية (غير مدرجة)	4,460,866	4,460,866
	298,294,586	**298,294,586**

وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة التي تستحق خلال فترة لاتزيد عن ثلاثة اشهر جزءً لا يتجزأ من النقدية وما في حكمها.

كما هو مبين في الإيضاح رقم (20- 2)، وبناءً على الالتزام الموقع للبنك المركزي اليمني خلال شهر يناير 2019م، تم احتجاز سندات دين بمبلغ 82.6 مليار ريال يمني وكذلك العوائد المرتبطة بها من قبل البنك المركزي اليمني، إلى حين تصحيح وضع مراكز العملات الأجنبية للبنك، وكذلك التزام البنك بتخصيص العوائد المحققة من الرصيد المحجوز لسندات الدين لتكوين مخصص أو تخفيض المراكز المكشوفة للعملات الأجنبية، ولا يتم فك الحجز إلا بالتصحيح النهائي لوضع مركز العملات الأجنبية أو بما يساوي مقدار التخفيض في المركز المكشوف بما يعادله بالعملات الأجنبية وبسعر التقييم الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي وبمدى كفاية المخصص المكون لمواجهة الخسائر المحققة والمحتملة.

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2006م بتاريخ 11 أبريل 2006م والذي قرر فيه بأن على وزارة المالية شراء المحفظة الائتمانية الزراعية المستحقة لبنك التسليف التعاوني والزراعي كما في 31 ديسمبر 2005م، ووفقاً للاتفاق المبرم بين كل من وزارة المالية والبنك، أصدر *البنك المركزي اليمني* نيابة عن *وزارة المالية* سندات حكومية تستحق *السداد* في *11 أبريل 2016م*، وبموجب *الرسالة* رقم (180-130) بتاريخ 10 مايو 2016م والمرسلة من قبل وزارة المالية إلى محافظ البنك المركزي اليمني تم تجديد هذه السندات لمدة عام ابتداءً من 11 أبريل 2016م، و بموجب السند رقم (7) بتاريخ 4 أبريل 2017م والمرسل من البنك المركزي اليمني بناءً على مذكرة وزارة المالية الموجهة لمحافظ البنك المركزي اليمني برقم (62-130) بتاريخ 22 مارس 2017م تم تجديد هذه السندات لمدة عام ابتداء من 10 أبريل 2017م، وبموجب السند رقم (10) بتاريخ 11 أبريل 2018م والمرسل من البنك المركزي اليمني بناءً على مذكرة وزارة المالية الموجهة لمحافظ البنك المركزي اليمني برقم (42 - 130) بتاريخ 20 مارس 2018م تم تجديد هذه السندات لمدة عام ابتداءً من 9 أبريل 2018م، وبموجب السند رقم (11) بتاريخ 8 أبريل 2019م والمرسل من البنك المركزي اليمني بناءً على مذكرة وزارة المالية الموجهة لمحافظ البنك المركزي اليمني برقم (131-130) بتاريخ 24 مارس 2019م تم تجديد هذه السندات لمدة سنة ابتداءً من 8 أبريل 2019م وتحمل هذه السندات نسب عوائد حسب سعر متوسط العائد على سندات الدين لفترة ثلاثة أشهر ويقوم البنك المركزي اليمني بقيد عوائد تلك السندات لحساب المجموعة كل ثلاثة أشهر.

تم إيقاف العوائد على السندات الحكومية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (30) المؤرخ فى 27 يوليو 2019م ابتداءً من تاريخ 1 أغسطس 2019م وبموجب مذكرة وزارة المالية برقم (110-661 م و) بتاريخ 28 أكتوبر 2019م، وقد تم التوجيه بقيد قيمة السندات الحكومية في حساب البنك الجاري لدى البنك المركزي اليمني بموجب رسالة البنك رقم (77) بتاريخ 30 أغسطس 2020م وبموجب رسالة وزارة المالية برقم (769-110 م و) بتاريخ 12 سبتمبر 2020م، ولكن حتى تاريخه لم يتم قيد المبلغ في الحساب الجاري للبنك.

تم إيقاف العوائد على سندات الدين الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالنيابة عن وزارة المالية في الجمهورية اليمنية من تاريخ سريان القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية.

9- قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	ايضاح	2024م	2023م
قروض وتسهيلات زراعية وتجارية			
حسابات تمويل – سحب على المكشوف		33,542,543	33,056,747
قروض للعملاء		29,494,945	30,212,638
قروض زراعية		670,615	675,460
تمويلات أخرى اسلامية		93,113	-
		63,801,216	**63,944,845**
يخصم:			
مخصص تدني تسهيلات انتمائية غير منظمة	2-9	(17,882,370)	(18,306,164)
فوائد مجنبة	3-9	(30,846,314)	(31,249,288)
		15,072,532	**14,389,393**
الأنشطة التمويلية الإسلامية :			
تمويل عمليات الإستصناع		10,201	20,401
تمويل عمليات المرابحة		749,267	735,426
تمويلات مشاركة		1,788,811	1,578,836
تمويلات زراعية		13,895	11,524
تمويلات أخرى		658,800	760,701
		3,220,974	**3,106,888**
يخصم:			
مخصص تدني قيمة الانشطة التمويلية الاسلامية غير المنتظمة	4-9	(1,072,997)	(1,094,434)
إيرادات مجنبة		(7,437)	(7,197)
إيرادات مؤجلة		(28,844)	(39,750)
		2,111,696	**1,965,507**
		17,184,228	**16,354,900**

بلغت قيمة القروض والتسهيلات والتمويلات غير المنتظمة مبلغ وقدره (51,747,936) ألف ريال يمني في 31 ديسمبر 2024م مقابل مبلغ وقدرة (54,186,264) ألف ريال يمني في 31 ديسمبر 2023م، يحتفظ البنك بضمانات جيدة متنوعة تتمثل في ضمانات عقارية وتأمينات نقدية مقابل القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء. بلغت التأمينات النقدية مقابل تسهيلات مصرفية وأخرى كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ(14,146,170) ألف ريال يمني (2023م) : (14,155,577) الف ريال يمني .

1-9 أرصدة القروض والسلفيات والتمويلات وتأميناتها النقدية وفوائدها المجنبة وايراداتها المؤجلة والمخصص بحسب التصنيف:

31 ديسمبر 2024م المبالغ بالألف ريال يمني													
بيان	قيمة القروض / التمويلات بالإجمالي			التأمينات			الفوائد المجنبة			الايرادات المؤجلة			المخصص		
	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي
دون المستوي	31,868	3,856	**35,724**	-	-	-	-23	-	**-23**	-124	-	**-124**	4,758	578	**5,336**
مشكوك في تحصيلها	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ردينة	29,313,589	22,398,623	**51,712,212**	-1,905,061	-3,373	**-1,908,434**	-18,884,704	-11,969,024	**-30,853,728**	-20	-	**-20**	9,915,046	9,034,985	**18,950,031**
إجمالي غير منظمة	**29,345,457**	**22,402,479**	51,747,936	**-1,905,061**	**-3,373**	**-1,908,434**	**-18,884,727**	**-11,969,024**	- 30,853,751	**-144**	-	**-144**	**9,919,804**	**9,035,563**	**18,955,367**
منتظمة	887,905	950,361	**1,838,266**	-5,016	-412	**-5,428**		-	-	-22,122	-349	**-22,471**	17,232	18,975	**36,207**
تحت المراقبة	237,328	13,198,660	**13,435,988**	-12,232,308	-	**-12,232,308**	-	-	-	-6,229	-	**-6,229**	4,623	19,325	**23,948**
إجمالي	**30,470,690**	**36,551,500**	**67,022,190**	**-14,142,385**	**-3,785**	**-14,146,170**	**-18,884,727**	**-11,969,024**	**-30,853,751**	**-28,495**	**-349**	**-28,844**	**9,941,659**	**9,073,863**	**19,015,522**

31 ديسمبر 2023م المبالغ بالألف ريال يمني															
بيان	قيمة القروض / التمويلات بالإجمالي			التأمينات			الفوائد المجنبة			الايرادات المؤجلة			المخصص		
	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي	عمله محلية	عملة اجنبية	اجمالي
دون المستوي	38,135	19,481	**57,616**	-	-	-	4	9	**13**	2,378	256	**2,634**	5,362	2,883	**8,245**
مشكوك في تحصيلها	123,330	97,066	**220,396**	66,760	-	**66,760**	33,819	-	**33,819**	340	-	**340**	10,086	43,679	**53,765**
ردينة	29,516,907	24,391,345	**53,908,252**	3,346,991	-	**3,346,991**	18,965,027	12,257,626	**31,222,653**	22	-	**22**	10,050,405	9,288,183	**19,338,588**
إجمالي غير منتظمة	**29,678,372**	**24,507,892**	**54,186,264**	**3,413,751**	**-**	**3,413,751**	**18,998,850**	**12,257,635**	**31,256,485**	**2,740**	**256**	**2,996**	**10,065,853**	**9,334,745**	**19,400,598**
منتظمة	255,323	11,403,621	**11,658,944**	10,734,907	3,698	**10,738,605**	-	-	-	11,589	-	**11,589**	14,616	3,559	**18,175**
تحت المراقبة	229,375	977,150	**1,206,525**	3,221	-	**3,221**	-	-	-	24,865	300	**25,165**	21,245	2,318	**23,563**
إجمالي	**30,163,070**	**36,888,663**	**67,051,733**	**14,151,879**	**3,698**	**14,155,577**	**18,998,850**	**12,257,635**	**31,256,485**	**39,194**	**556**	**39,750**	**10,101,714**	**9,340,622**	**19,442,336**

2-9 مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير منتظمة:

	2024م	2023م
الرصيد 1 يناير	18,306,164	20,162,677
المكون خلال السنة	-	-
المحول من فوائد مجنبة	2,864	-
(المستخدم) خلال السنة	(90,386)	(122,606)
(المسترد) من المخصص	(335,269)	(1,734,991)
فروق إعادة تقييم عملات	(1,003)	1,084
الرصيد في 31 ديسمبر	**17,882,370**	**18,306,164**

يتم وفقا لتعليمات البنك المركزي اليمني تصنيف مخصصات التسهيلات الائتمانية إلى مخصصات محددة (مخصص للديون والتسهيلات الغير منتظمة) ومخصصات غير محددة (مخصص عام للديون والتسهيلات المنتظمة.. يظهر المخصص العام عن الديون والتسهيلات المنتظمة ضمن بند المخصصات الأخرى الظاهر ضمن بنود المطلوبات في قائمة المركز المالي.

بناء على تعليمات البنك المركزي يتم أخذ مخصص بواقع (1%) من كافة التسهيلات الائتمانية المباشرة المنتظمة والتسهيلات غير المباشرة بعد خصم التأمينات النقدية.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م أصدر البنك المركزي اليمني منشور دوري رقم (8)، والذي يشير إلى تعديل نسبة المخصص على القروض والسلفيات المنتظمة المباشرة من (1%) إلى (2%)
وفقا لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، فإنه يمكن تطبيق طريقة القياس لانخفاض القيمة للتسهيلات الائتمانية والموجودات المالية على أساس المجموعات وذلك عن طريق تطبيق دراسة للانخفاض في القيمة على مجموعات التسهيلات الائتمانية والموجودات المالية التي تم دراستها وتحليلها بشكل فردي وثبت أنها غير منخفضة القيمة، في حين توجد مؤشرات على انخفاض القيمة في مجموعات مشابهه. ولا يمكن أن يتم تحديد الانخفاض في القيمة لكل أصل على حده ضمن تلك المجموعة.

3-9 الفوائد المجنبة

تمثل الفوائد المجنبة قيمة الفوائد المستحقة على التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة، وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، فإن هذه الفوائد لا تعتبر إيرادات إلا عند تحصيلها فعلياً.

	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير	31,249,288	31,678,317
الفوائد المجنبة المعدومة أو المحصلة خلال العام	(399,428)	(1,404,609)
الزيادة خلال العام	-	972,810
فروق إعادة تقييم الفوائد المجنبة بالعملات الأجنبية	(3,546)	2,770
الرصيد 31 ديسمبر	**30,846,314**	**31,249,288**

4-9 مخصص تدني قيمة الأنشطة التمويلية الإسلامية غير المنتظمة:

	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير	1,094,434	1,337,626
المكون خلال السنة	-	-
(المستخدم) خلال السنة	-	-
(المسترد) من المخصص	(21,437)	(243,192)
الرصيد في 31 ديسمبر	**1,072,997**	**1,094,434**

5-9 توزيع القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وفقاً للقطاعات الاقتصادية:

31 ديسمبر 2024م المبالغ بالمليون ريال يمني																				
تجاري			صناعي			زراعي			بناء وتشييد			خدمات			مالي			أخري			الإجمالي		
عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة اجنبية	إجمالي
1,836	23,872	25,708	4,473	3,787	8,260	1,039	2,461	3,500	5,232	2,487	7,719	413	1,764	2,177	373	4	377	17,105	2,176	19.281	30,471	36,551	67,022
1,836	**23,872**	**25,708**	**4,473**	**3,787**	**8,260**	**1,039**	**2,461**	**3,500**	**5,232**	**2,487**	**7,719**	**413**	**1,764**	**2,177**	**373**	**4**	**377**	**17,105**	**2,176**	**19.281**	**30,471**	**36,551**	**67,022**

31 ديسمبر 2023م المبالغ بالمليون ريال يمني																							
تجاري			صناعي			زراعي			بناء وتشييد			خدمات			مالي			اخري			الإجمالي		
عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي	عملة محلية	عملة أجنبية	إجمالي
3,351	24,673	28,024	4,472	4,003	8,475	1,152	2,415	3,567	5,477	2,496	7,973	331	1,497	1,828	39	41	80	15,341	1,764	17,105	30,163	36,889	67,052
3,351	**24,673**	**28,024**	**4,472**	**4,003**	**8,475**	**1,152**	**2,415**	**3,567**	**5,477**	**2,496**	**7,973**	**331**	**1,497**	**1,828**	**39**	**41**	**80**	**15,341**	**1,764**	**17,105**	**30,163**	**36,889**	**67,052**

6-9 توزيع القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء وفقاً للموقع الجغرافي:

إن كافة القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء والقائمة كما في نهاية السنوات المالية 2024م و 2023م هي في الجمهورية اليمنية.

10- إجارة منتهية بالتمليك:

	2024م	2023م
التكلفة:		
الرصيد فى بداية السنة	1,598,971	1,743,208
إضافات خلال السنة	-	-
(استبعادات) خلال السنة	(35,257)	(144,237)
الرصيد فى نهاية السنة	**1,563,714**	**1,598,971**
الإهلاك:		
الرصيد فى بداية السنة	1,532,958	1,635,562
الإهلاك المكون خلال السنة	26,136	30,780
مجمع إهلاك (الاستبعادات)	(20,938)	(133,384)
الرصيد فى نهاية السنة	**1,538,156**	**1,532,958**
صافى القيمة الدفترية	**25,558**	**66,013**

11- استثمارات مالية متاحة للبيع:

	2024م	2023م
شركة أساس العقارية المحدودة	1,049,802	1,049,802
شركة تراست للاستثمارات العقاريه المحدوده	600,000	600,000
شركة واى للاتصالات	430,043	430,043
شركة الخدمات المالية اليمنية	97,073	97,073
بنك كاك الدولى - جيبوتى	69,178	69,178
الشركة اليمنية لصناعة المضخات	15,750	15,750
مصنع التمور التحيتى	11,834	11,834
الشركة اليمنية للفنادق	2,500	2,500
الشركة اليمنية لتسويق المنتجات الزراعية	1,350	1,350
الشركة اليمنية البريطانية للأستثمار	125	125
	2,277,655	2,277,655
يخصم:		
الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (إيضاح11-1)	(1,767,655)	(1,767,655)
	510,000	**510,000**

تتمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في استثمارات (غير مدرجة). ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة لهذه الاستثمارات، وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة لها، وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية لذا فقد تم تسجيل هذه الاستثمارات بالتكلفة.

11-1 الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع:

	2024م	2023م
الرصيد فى 1 يناير	1,767,655	1,767,655
المكون خلال السنة	-	-
(المسترد) خلال السنة	-	-
الرصيد فى 31 ديسمبر	**1,767,655**	**1,767,655**

12- استثمارات في شركات زميلة:

	إيضاح	2024م		2023م	
		نسبة المساهمة	الإجمالي	نسبة المساهمة	الإجمالي
شركة مأرب للدواجن	1-12	%27.32	180,318	%27.32	180,318
شركة كاك للتأمين	2-12	%22.50	174,020	%22.50	174,020
			354,338		**354,338**

وتمثل الحركة في الرصيد خلال السنة ما يلي:

	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير	354,338	460,623
صافي حصة البنك من (الخسائر)	-	(75,672)
توزيعات نقدية مستلمة خلال السنة	-	(30,613)
الرصيد في 31 ديسمبر	**354,338**	**354,338**

12-1 شركة مارب للدواجن :

لم تصدر بعد البيانات المالية المدققة لشركة مارب للدواجن للسنة المنتهية في 31 ديمبر 2024م، ووفقاً لأخر بيانات مدققة للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م .
بلغ إجمالي أصول شركة مارب للدواجن ما قيمته (1,934,176) ألف ريال يمني (2022م : 1,806,165 ألف ريال يمني) ، في حين بلغ إجمالي الالتزامات ما قيمته (1,274,156) ألف ريال يمني (2022م : (869,722) ألف ريال يمني). وقد حققت الشركة صافي خسارة بمبلغ (279,150) ألف ريال يمني (2022م: 398,947 ألف ريال يمني).

12-3 شركة كاك للتامين :

لم تصدر بعد البيانات المالية المدققة لشركة كاك للتأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ، ووفقاً لآخر بيانات مالية مدققة للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م بلغ إجمالي أصول شركة كاك للتأمين ما قيمته 8,627,837 ألف ريال يمني (2021م : 7,710,746 ألف ريال يمني)، في حين بلغ إجمالي الالتزامات ما قيمته 7,854,414 ألف ريال يمني (2021م : 6,800,584 ألف ريال يمني)،وقد حققت الشركة صافي أرباح بمبلغ (11,333) ألف ريال يمني (2021م : 202,372 ألف ريال يمني).

13- أرصدة مدينة وموجودات أخرى:

	ايضاح	2024م	2023م
موجودات آلت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون بعض العملاء	1-13	3,324,448	3,324,248
فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة	2-13	5,864,769	2,571,707
مصاريف مدفوعة مقدماً		357,718	310,312
مشروعات قيد التنفيذ (دفعات)		135,795	253,647
عهد وسلف الموظفين		123,596	105,731
أرصدة مدينة أخرى	3-13	3,630,168	2,115,850
		13,436,494	**8,681,495**
يخصم:			
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والموجودات الأخرى	4-13	(6,354,974)	(5,844,490)
		7,081,520	**2,837,005**

13-1 موجودات آلت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون بعض العملاء:

يتم تصنيف الموجودات التي تؤول ملكيتها إلى المجموعة وفاءً لديون بعض العملاء والتي من المتوقع بيعها خلال (12) شهراً من تاريخ بيان المركز المالي الموحد كموجودات ثابتة متاحة للبيع.

13-2 فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة:

- يتضمن رصيد بند فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة مبلغ (2,570,270) ألف ريال يمني مقابل فوائد عن سندات دين صادرة عن البنك المركزي اليمني بالنيابة عن وزارة المالية في الجمهورية اليمنية لم يعترف بها البنك المركزي اليمني بموجب تعليمات القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشان منع التعاملات الربوية، وترى إدارة البنك بإن البنك مستحق لتلك الفوائد كون البنك قد قام بإثبات فوائد للمودعين بالمقابل عن الفترة المحتسب إستحقاق لفوائد تلك السندات، وتقوم إدارة البنك بمتابعة إجراء تفاهمات مع البنك المركزي اليمني للوصول لتسوية لذلك الخلاف.
- يتضمن بند فوائد وإيرادات مستحقة غير مقبوضة مبلغ (3,271,223) الف ريال يمني تم اثباته خلال العام 2024م مقابل عمولات المدفوعات الحكومية لدى الدولة والتي سيتم سدادها على دفعات بموجب المحضر الموقع مع وزارة المالية.

13-3 أرصدة مدينة أخرى:

- يتضمن أرصدة مدينة أخرى مبلغ (3,687,424) ألف ريال يمني ومبلغ (4,240,966) الف ريال يمني مدينة ودائنة على التوالي تمثل أرصدة لدى بنوك مراسلة والبنك المركزي فروع المناطق مرتفعة السيولة تم تصنيف أرصدتها إلى أرصدة مدينة أخرى بموجب موافقة مجلس الإدارة بتاريخ 22 ديسمبر 2024م.
- من ضمن أرصدة مدينة أخرى مبلغ (2,107,737) ألف ريال يمني تم إعادة تصنيفها من ارصدة دائنة.

13-4 مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها للأرصدة المدينة والموجودات الأخرى:

	2024م	2023م
الرصيد فى 1 يناير	5,844,490	4,770,517
المكون خلال السنة	570,386	1,307,371
(المحول) خلال السنة	(8,307)	-
(المستخدم) خلال السنة	(2,257)	(34,569)
تسويات خلال السنة	20,433	-
مخصص انتفى الغرض منه	(69,570)	(198,961)
فروقات تقييم عملات أجنبية	(201)	132
الرصيد فى 31 ديسمبر	**6,354,974**	**5,844,490**

14- الممتلكات والمعدات – بالصافي:

	أراضي ومباني وانشاءات	أثاث وآلات ومعدات	سيارات ووسائل نقل	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالي
التكلفة:					
رصيد 1 يناير 2023م	**1,332,046**	**8,691,076**	**871,595**	**1,704,081**	**12,598,798**
اضافات خلال العام	–	498,982	27,538	67,734	594,254
(استبعادات) خلال العام	(636)	(108,362)	(23,745)	(15,176)	(147,919)
اعادة تصنيف	(45,157)	(1)	–	45,158	–
رصيد 1 يناير 2024م	**1,286,253**	**9,081,695**	**875,388**	**1,801,797**	**13,045,133**
اضافات خلال العام	46,153	392,652	6,625	97,927	543,357
(استبعادات) خلال العام	–	(2,329)	(678)		(3,007)
اعادة تصنيف	(3,299)			3,299	-
رصيد 31 ديسمبر 2024م	**1,329,107**	**9,472,018**	**881,335**	**1,903,023**	**13,585,483**
مجمع الاهلاك المتراكم:					
رصيد 1 يناير 2023م	**416,296**	**7,851,578**	**870,748**	**1,564,500**	**10,703,122**
إهلاك العام	24,399	296,367	5,321	56,062	382,149
(استبعادات) خلال العام	–	(107,281)	(23,745)	(15,176)	(146,202)
اعادة تصنيف	(42,136)			42,136	
رصيد 1 يناير 2024م	**398,559**	**8,040,664**	**852,324**	**1,647,522**	**10,939,069**
إهلاك العام	24,476	327,262	5,923	63,710	421,371
(استبعادات) خلال العام	–	(387)	(678)	–	(1,065)
تسويات	(4,455)	2,071	6,169	4,521	8,306
رصيد 31 ديسمبر 2024م	418,580	8,369,610	863,738	1,715,753	11,367,681
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2024م	**910,527**	**1,102,408**	**17,597**	**187,270**	**2,217,802**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2023م	**887,694**	**1,041,031**	**23,064**	**154,275**	**2,106,064**

15- حق استخدام أصول مستأجرة:

	2024م	2023م
التكلفة:		
الرصيد فى 1 يناير	2,745,136	2,617,314
إضافات حق استخدام أصول مستأجرة خلال السنة	555,727	127,822
(انتهاء) حق استخدام أصول مستأجرة خلال السنة	(1,529,192)	-
الرصيد فى 31 ديسمبر	**1,771,671**	**2,745,136**
مجمع الاهلاك المتراكم:		
الرصيد فى 1 يناير	2,133,223	1,648,636
إهلاك السنة	428,993	484,587
إهلاك حق استخدام أصول مستأجرة منتهية خلال السنة	(1,389,846)	-
الرصيد فى 31 ديسمبر	**1,172,370**	**2,133,223**
صافى حق استخدام أصول مستأجرة كما فى 31 ديسمبر	**599,301**	**611,913**

16- أرصدة مستحقة للبنوك:

	2024م	2023م
حسابات جارية:		
أرصدة بالعملة المحلية	9,093,372	12,829,781
أرصدة بعملات أجنبية	1,005,226	2,115,749
	10,098,598	**14,945,530**
ودائع الأجل:		
أرصدة بالعملة المحلية	-	-
أرصدة بعملات أجنبية	13,318,997	13,442,617
	13,318,997	**13,442,617**
	23,417,595	**28,388,147**

بناءً على القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية، تم إيقاف معدلات الفوائد المختلفة الربوية لتلك الحسابات الجارية والودائع.

17- ودائع العملاء:

	2024م	2023م
حسابات جارية	389,689,764	366,414,090
ودائع لأجل	54,949,778	60,576,984
حسابات توفير	11,936,788	12,629,132
تأمينات نقدية، واعتمادات، وضمانات وما فى حكمها	8,299,024	9,383,128
ودائع أخرى	747,016	791,701
	465,622,370	**449,795,035**

بناءً على القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية، تم إيقاف فوائد الودائع لأجل المربوطة وحسابات التوفير والتي كانت بمعدلات عوائد ثابتة خلال فترة الوديعة.
لا تحمل الحسابات الجارية والتأمينات النقدية والودائع الأخرى أية فائدة.

18- قروض طويلة الأجل:

	إيضاح	2024م	2023م
مشروع التنمية الريفية – المهرة	1-18	30,115	33,285
مشروع تطوير تهامة الثالث	2-18	5,271	5,271
مشروع تطوير ريمه	3-18	1,273	1,698
		36,659	**40,254**

1-18 مشروع التنمية الريفية – المهرة:

بتاريخ 11 نوفمبر 1999م تم الحصول على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع التنمية الريفية – المهرة يستحق السداد في 1 يونيو 2034م. تنفذ المجموعة المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

2-18 مشروع تطوير تهامة الثالث:

بتاريخ 16 أبريل 1980م تم الحصول على قرض من مؤسسة ألمانيا للتسليف الإنشائي لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع تطوير تهامة استحق السداد في 16 أبريل 2009م. تنفذ المجموعة المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة الزراعية والري.

3-18 مشروع تطوير ريمه:

بتاريخ 15 ديسمبر 1997م تم الحصول على قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتفعيل أنشطة القروض الزراعية في مشروع تطوير ريمه يستحق السداد في 1 يوليو 2027م. تنفذ المجموعة المشروع من خلال اتفاقية مع وزارة المالية.

19- أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى:

	إيضاح	2024م	2023م
(مدفوع مقدماً) عن ضرائب الدخل	1-19	(395,913)	(711,774)
(مدفوع مقدماً) عن فريضة الزكاة الشرعية	2-19	(1,482,357)	(847,162)
التزامات عقود الإيجار	3-19	681,263	701,166
مصاريف مستحقة		1,532,534	1,809,209
تأمينات وضمانات مقدمة من الغير		727,869	436,826
تأمينات قروض يديرها البنك نيابةً عن صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي		521,874	522,278
ذمم دائنة– أرصدة جهات حكومية		480,450	639,313
إيرادات محصلة مقدماً		26,361	27,459
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى		247,138	257,095
		2,339,219	**2,834,410**

1-19 ضرائب الدخل:

يتم احتساب ضرائب الدخل بنسبة 20% (2023م: 20%) من صافي الربح السنوي المعدّل للأغراض الضريبية. وفيما يلى حركة مخصص ضرائب الدخل:

	إيضاح	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير		(711,774)	(421,537)
المكون خلال السنة	1-1-19	9,813	-
(المدفوع) خلال السنة		(1,364)	(900,000)
تعديلات سنوات سابقة	2-1-19	307,412	609,763
الرصيد في 31 ديسمبر		**(395,913)**	**(711,774)**

1-1-19 المكون خلال السنة من مخصص ضرائب الدخل:

المبلغ المكون خلال سنة 2024م يخص الوحدة التابعة للبنك (كاك لخدمات الأمن والصيانة) فقط كون صافي الوعاء الضريبي للبنك في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م بالسالب.

2-1-19 تعديلات سنوات سابقة:

تتضمن تعديلات سنوات سابقة خلال السنة 2024م مبلغ (141,949) ألف ريال يمني مقابل الربط الإضافي عن السنة 2020م المحتسب خلال 2024م.
تتضمن تعديلات سنوات سابقة خلال السنة 2023م مبلغ (188,710) ألف ريال يمني مقابل الربط الإضافي عن السنة 2017م المحتسب خلال سنة 2023م، وكذلك مبلغ (121,954) ألف ريال يمني مقابل الربط الإضافي عن السنة 2018م المحتسب خلال سنة 2023م.

الموقف الضريبي:

أ) **ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:**

- وفقاً للمادة (21) من القانون (39) لسنة 1982م بإنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي لا تخضع أرباح البنك لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ولا يخضع البنك أيضاً لقانون ضرائب الدخل رقم (13) لسنة 1991م والتعديلات اللاحقة له بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1999م وأحكام المادة رقم (85) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك وذلك حتى 31 ديسمبر 2009م.
- وفقاً للقانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل يخضع البنك لضرائب الأرباح التجارية والصناعية من تاريخ 31 ديسمبر 2010م.
- تمت المحاسبة الضريبية للأرباح التجارية والصناعية للأعوام من 2010م وحتى 2020م.
- تم ابلاغ البنك بالربط الإضافي النهائي بموجب قرار لجنة التسويات عن الأعوام 2017م و2018م عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والوعاء المستقل بمبلغ (228,467) ألف ريال يمني ومبلغ (168,660) ألف ريال يمني لتلك الأعوام على التوالي وتم قيدها خلال العام 2023م لتصفية جزء من الدفعات المقدمة لمصلحة الضرائب في السابق.
- تم ابلاغ البنك بالربط الإضافي النهائي بموجب قرار لجنة الطعن عن العام 2019م عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والوعاء المستقل بمبلغ(191,319) ألف ريال يمني وتم قيدها خلال العام 2022 لتصفية جزء من الدفعات المقدمة لمصلحة الضرائب في السابق.
- تم سداد المتبقي من غرامة تأخير الاقرار الضريبي عن الأرباح التجارية والصناعية لعام 2019 بمقدار 50% من الغرامة المستحقة بمبلغ 27,570 ألف ريال يمني خلال العام 2022م.
- تم تقديم الاقرار الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2020م، وفي تاريخ 18 نوفمبر 2024م تم ابلاغ البنك بربط إضافي عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المرتبات والوعاء المستقل ورسوم صندوق تنمية المهارات عن الفترة الضريبية 2020م بمبلغ(420,772) ألف ريال يمني شاملاً الغرامات وتم قيد الموافق عليه بمبلغ (317,226) ريال يمني وفقا لنموذج رقم (5) اخطار بالربط النهائي خلال العام 2024م لتصفية جزء من الدفعات المقدمة لمصلحة الضرائب في السابق. واعترض البنك على الغرامات ورسوم صندوق تنمية المهارات بمبلغ (103,546) ألف ريال يمني والموضوع الآن منظور لدى لجنة التسويات ولم يصدر قرارها بعد.
- تم احتساب غرامة تأخير تقديم الإقرار الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2020م بمبلغ (197,724) ألف ريال يمني وتم سدادها خلال العام 2022م.
- تم تقديم الإقرار الضريبي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2021م، وفي تاريخ 10 مارس 2025م تم إبلاغ البنك بربط إضافي عن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المرتبات والوعاء المستقل ورسوم صندوق تنمية المهارات عن الفترة الضريبية 2021م بمبلغ (372,384) ألف ريال يمني شاملاً الغرامات، وتمت الموافقة على جزء من الربط بمبلغ (189,775) ألف ريال يمني وفقاً لنموذج رقم (5) إخطار بالربط النهائي خلال العام 2025م. واعترض البنك على بعض البنود الاضافية التي تم اعادتها للربط بعد اصدار الربط الأولي كما اعترض البنك على رسوم صندوق تنمية المهارات بإجمالي مبلغ (182,629) ريال يمني والموضوع الآن منظور لدى لجنة التسويات ولم يصدر قرارها بعد.
- تم احتساب غرامة تقديم الإقرار الضريبي عن الأرباح التجارية والصناعية للعام 2021م بمقدار 50% من الغرامة المستحقة بمبلغ (57,117) ألف ريال يمني وتم سدادها خلال العام 2023م.
- قام البنك بتقديم إقرار أولي لضرائب الأرباح التجارية والصناعية للعام 2022م وتم تقديمه في ميعاده القانوني حيث بلغت الضريبة المستحقة بموجب الإقرار (324,198) ألف ريال يمني، وقام البنك بتقديم الإقرار الضريبي النهائي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2022م. و تم تطبيق البند (1) من الامتيازات الضريبية الواردة في مذكرة نائب رئيس الوزراء للشئون المالية – وزير المالية بتاريخ 18 شعبان 1445هـ الموافق 2024/2/28م مرجع رقم (179-110) الموجهة لرئيس الهيئة العامة للزكاة والموافق عليها من رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن الامتيازات الضريبية

المنوحة لقائمة المُلتزمين من القطاع التجاري بدفع الزكاة، والذي ينص على إعادة بند مصروف الزكاة إلى وعاء الضريبة وخصم 50٪ من الزكاة المدفوعة من الضريبة المحتسبة، ونتيجة لذلك فإن مصروف الضريبة للعام 2022م يساوي صفر من واقع الإقرار النهائي.وتنطبق هذه الامتيازات للعام 2022م.

- قام البنك بتقديم إقرار أولي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2023م في ميعاده القانوني حيث بلغت الضريبة المستحقة بموجب الإقرار مبلغ صفر ريال يمني كون صافي الوعاء الضريبي سالب، وتم اعفاء البنك من غرامة التأخير بمبلغ خمسة مليون ريال يمني كون البنك لديه دفعات مقدمة.
- خلال العام 2025م تم ابلاغ البنك بالربط النهائي لضرائب الدخل عن العام 2022م عن ضريبة المرتبات والأجور والوعاء المستقل ورسوم صندوق تنمية المهارات بمبلغ (148,043,911) ريال يمني وعن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بمبلغ (103,470,346) ريال يمني وقد تم سداد ضريبة المرتبات والوعاء المستقل بشيك خلال العام 2025م و اعترض البنك على الغرامات المترتبة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية باستبعادها بموجب الامتيازات الزكوية لنفس الفترة الضريبة كما اعترض البنك على بعض البنود الإضافية التي تم اعادتها للربط وأيضا الاعتراض على رسوم صندوق تنمية المهارات باجمالي ما يخص الغرامة مبلغ (104,855,226) ريال يمني ومبلغ ما يقارب (138,346,385) ريال يمني والموضوع الآن منظور لدى لجنة التسويات ولم يصدر قرار بها بعد.

- تقوم الوحدة التابعة للبنك (كاك لخدمات الأمن والصيانة) بتقديم إقرارها الضريبي وسداد الضريبة بشكل مستقل.
- قام البنك بسداد مبلغ (1,000,000) ألف ريال يمني تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية خلال العام 2021م.
- قام البنك بسداد مبلغ (1,100,000) ألف ريال يمني تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية خلال العام 2022م.
- قام البنك بسداد مبلغ (900,000) ألف ريال يمني تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية خلال العام 2023م.
- يتم سداد الدفعات المقدمة والمدفوعة للمصلحة من أي مستحقات للمصلحة سواء كإقرارات أو فروقات تحاسب حيث بلغ المتبقي على المصلحة من المدفوعات المقدمة حتى تاريخه (396) مليون ريال يمني.
- قام البنك بتقديم إقرار أولي لضريبة الأرباح التجارية والصناعية للعام 2024م في ميعاده القانوني حيث بلغت الضريبة المستحقة بموجب الإقرار مبلغ صفر ريال يمني كون صافي الوعاء الضريبي سالب.

ب) <u>ضريبة المرتبات والأجور:</u>

- تمت المحاسبة لضرائب كسب العمل عن العام 2008م ومن الأعوام 2010م وحتى العام 2020م.
- تم سداد ضريبة المرتبات للأعوام 2009م ، 2020م ، 2021م ، 2022م ، 2023م ، 2024م من واقع الإقرارات الشهرية.
- تم ابلاغ البنك بالربط الإضافي النهائي بموجب قرار لجنة التسويات للأعوام 2017م ، 2018م عن ضريبة المرتبات والأجور بمبلغ (131,408) ألف ريال يمني ومبلغ (79,865) ألف ريال يمني على التوالي وتم قيدها خلال العام 2023م لتصفية جزء من الدفعات المقدمة للمصلحة من سابق.
- تم إبلاغ المجموعة بالربط الإضافي للعام 2019م عن ضرائب المرتبات بمبلغ(144,391) ألف ريال يمني وتم قيدها خلال العام 2022م لتصفية جزء من الدفعات المقدمة لمصلحة الضرائب في السابق.
- في 28 مارس 2024م تم دفع مبلغ (200) مليون ريال يمني دفعة مقدمة على ذمة ضريبة المرتبات والأجور للعام 2024م ودفعه ثانية في تاريخ 29 يوليو 2024م بمبلغ (200) مليون ريال يمني ويتم سدادها شهرياً من مستحق الضرائب من ضرائب المرتبات عن العام 2024م.
- خلال العام 2025م تم دفع مبلغ (200) مليون ريال يمني دفعه مقدمة على ذمة ضريبة المرتبات والأجور للعام 2025م وتم دفع دفعه ثانية خلال 2025م مبلغ (300) مليون ريال يمني ويتم سدادها شهريا من مستحق الضرائب من ضرائب المرتبات عن العام 2025م.

ج) <u>ضرائب المبيعات:</u>

- تم التحاسب عن ضرائب المبيعات وتحت الحساب للعام 2020م وتم سدادها مع الغرامات بإجمالي مبلغ (72,378) ألف ريال يمني خلال العام 2022م.
- تم التحاسب عن ضرائب المبيعات وتحت الحساب للعام 2021م وتم سدادها مع الغرامات بإجمالي مبلغ (48,598) ألف ريال يمني خلال العام 2022م.
- تم التحاسب عن ضرائب المبيعات وتحت الحساب للعام 2022م وتم سدادها مع الغرامات بإجمالي مبلغ (56,580) ألف ريال يمني خلال العام 2024م.

د- أخرى:

- في 4 مايو 2024م أصدرت محكمة الضرائب الابتدائية حكماً لصالح البنك بشأن رفض ربط الإدارة الضريبية رسوم صندوق تنمية المهارات عن العام 2019م.
- في 1 أكتوبر 2024م تم تحرير محضر بين البنك ومصلحة الضرائب بشأن تأجيل المحاسبة الضريبية على بند مخصص مركز العملات الأجنبية القصير بموجب تعليمات معالي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير المالية واستجابة لتعليمات البنك المركزي اليمني بعدم خضوع المخصص للضريبة، وخلال عام 2025م تم ابلاغ البنك بربط إضافي بخلاف ما تم الاتفاق عليه في المحضر وقام البنك بعمل اعتراض على الربط والموضوع الان لدى لجنة التسويات.
- تم عمل محضر مخالصة نهائية عن ضرائب العقارات وفقاً لنظام الخصم والاضافة (ريع العقارات) للعام 2022م وتم سدادها مع الغرامات بإجمالي مبلغ (6,555) ألف ريال يمني خلال العام 2025م.

19-2 فريضة الزكاة الشرعية:

تقوم المجموعة بتقديم إقرارها الزكوي سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار، وفيما يلي حركة مخصص الزكاة:

	إيضاح	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير		(847,162)	908,884
المكون خلال السنة	19-2-1	6,552	6,244
المدفوع خلال السنة		(693,207)	(1,762,290)
تسويات خلال السنة		51,460	-
الرصيد في 31 ديسمبر		**(1,482,357)**	**(847,162)**

19-2-1 المكون خلال السنة من مخصص الزكاة:

المبلغ المكون خلال السنة 2024م يخص الوحدة التابعة للبنك (كاك لخدمات الأمن والصيانة) فقط حيث لم يتم تكوين مخصص عن زكاة البنك للسنة 2024م وذلك وفقاً لخطاب البنك الموجه إلى فضيلة مفتي الديار اليمنية بتاريخ 26 رمضان 1446هـ الموافق 26 مارس 2025م والذي طالب البنك فيه بإعفائه من أداء الزكاة كونه مملوكاً للدولة بنسبة 100% وفتوى مفتي الديار اليمنية التي تفيد بعدم وجوب زكاة على أموال البنك كونها أموال عامة ولا تجب فيها الزكاة، وقد تم أعداد إقرار الزكاة للسنة 2024م واستنزال مقدار الزكاة بناء على تلك الفتوى (مبلغ الزكاة المكون خلال السنة 2023م يخص الوحدة التابعة للبنك).

19-2-2 الموقف الزكوي:

- قام البنك بتقديم إقرار الزكاة والسداد لعام 2018م والعام 2019م بموجب بياناتها المالية وفقاً للسندات الممنوحة لها عن مركزها الرئيسي وفروعها في المحافظات، والحصول على مخالصة نهائية عن زكاة عامي 2018م، 2019م.
- قام البنك بتقديم إقرارها الزكوي والسداد للعام 2020م بموجب بياناتها المالية ووفقاً للسندات الممنوحة لها عن مركزها الرئيسي وفروعها في المحافظات، وتم تبليغ المجموعة بربط إضافي خلال العام 2024م بمبلغ (44,915) ألف ريال يمني من قبل الهيئة العامة للزكاة وتم السداد للمبلغ خلال العام 2024م والحصول على مخالصة نهائية عن زكاة عام 2020م.
- قام البنك بتقديم إقرارها الزكوي والسداد للعام 2021م بموجب بياناتها المالية ووفقاً للسندات الممنوحة لها عن مركزها الرئيسي وفروعها في المحافظات، وتم تبليغ المجموعة بربط إضافي خلال العام 2024م بمبلغ 6,545 ألف ريال يمني من قبل الهيئة العامة للزكاة وتم السداد للمبلغ خلال العام 2024م والحصول على مخالصة نهائية عن زكاة عام 2021م.
- قام البنك بتقديم إقرار زكوي "أولي" للعام 2022م بموجب بياناتها المالية الأولية غير المدققة وتم السداد بموجبه بمبلغ (1,600,409) ألف ريال يمني بتاريخ 2022/5/9م عبر البنك المركزي اليمني وتم تقديم الإقرار النهائي بتاريخ 2024/06/05م وتم تبليغ المجموعة بربط إضافي في 9 ديسمبر 2024م بمبلغ (2,856,648) ألف ريال يمني من قبل الهيئة العامة للزكاة وتم الاعتراض على الربط الإضافي في الموعد القانوني والموضوع منظور لدى لجنة التظلمات بديوان عام الهيئة العامة للزكاة ، وفي عام 2025 م تم ابلاغ البنك بقرار لجنة التظلمات بالربط الإضافي وقام البنك بالاعتراض علية عبر المحكمة المختصة .

- قام البنك بتقديم إقرار زكوي أولي للعام 2023م بموجب بياناتها المالية الأولية غير المدققة في 12 مايو 2024م وتم السداد بموجبه، مبلغ (635) مليون ريال يمني بتاريخ 2024/10/27م عبر البنك المركزي.
- حصل البنك على شهادة الامتيازات الضريبية والجمركية الصادرة من الهيئة العامة للزكاة عن العام 2022م، والتي بموجبها يحق للبنك الاستفادة من الامتيازات الضريبية والجمركية الواردة في مذكرة نائب رئيس الوزراء للشئون المالية– وزير المالية بتاريخ 18 شعبان 1445هـ الموافق 2024/2/28م مرجع رقم (179-110) الموجهة لرئيس الهيئة العامة للزكاة والموافق عليها من رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن الامتيازات الضريبية الممنوحة لقائمة المُلتزمين من القطاع التجاري بدفع الزكاة وتنطبق هذه الامتيازات على العام 2022م فقط.
- إبتداءً من السنة المالية 2023م تقوم الوحدة التابعة للبنك (كاك لخدمات الأمن والصيانة) بتقديم إقرارها الزكوي بشكل مستقل.
- خلال عام 2025م تم ابلاغ البنك بسداد الزكاه حسب الإقرار الاولي للعام 2024م علما بان هذا الإقرار تم استنزال الزكاه ليصبح صفري بموجب الفتوى.
- حصل البنك بتاريخ 26 رمضان 1446هـ الموافق 26 مارس 2025م على فتوى من مفتي الديار اليمنية بعدم وجوب الزكاة على أموال البنك كونها أموال عامة لا تجب فيها الزكاة.

19-3 التزامات عقود الإيجار:

	2024م	2023م
الرصيد في 1 يناير	701,166	1,068,217
المكون خلال السنة	416,382	127,822
الفوائد المدينة	71,014	74,714
(المدفوع) خلال السنة	(507,299)	(569,587)
الرصيد في 31 ديسمبر	**681,263**	**701,166**

20- المخصصات الأخرى:

31 ديسمبر 2024م

	مخصص التزامات عرضية إيضاح (20-1)	مخصص مطالبات محتملة	مخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الأجنبية المكشوفة إيضاح (20-2)	مخصصات عامة عن قروض وسلفيات منتظمة ممنوحة للعملاء إيضاح (20-3)	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير	240,363	1,169,418	50,200,000	41,737	**51,651,518**
المكون خلال السنة (إيضاح32)	-	650,000	-	18,419	**668,419**
(المستخدم) خلال السنة	-	(67,974)	-	-	**(67,974)**
مخصصات انتفى الغرض منها	(8,943)	(405,172)	(3,200,000)	-	**(3,614,115)**
فروقات تقييم عملات أجنبية	(579)	-	-	-	**(579)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**230,841**	**1,346,272**	**47,000,000**	**60,156**	**48,637,269**

31 ديسمبر 2023م

	مخصص التزامات عرضية إيضاح (20-1)	مخصص مطالبات محتملة	مخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الأجنبية المكشوفة إيضاح (20-2)	مخصصات عامة عن قروض وسلفيات منتظمة ممنوحة للعملاء إيضاح (20-3)	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير	236,904	1,307,076	60,200,000	19,913	61,763,893
المكون خلال السنة (إيضاح32)	3,295	591,677	-	31,632	626,604
(المستخدم) خلال السنة	-	(120,935)	-	-	(120,935)
مخصصات انتفى الغرض منها	(228)	(608,400)	(10,000,000)	(9,808)	(10,618,436)
فروقات تقييم عملات أجنبية	392	-		-	392
الرصيد في 31 ديسمبر	**240,363**	**1,169,418**	**50,200,000**	**41,737**	**51,651,518**

1-20 مخصص إلتزامات عرضية:

مخصص الالتزامات العرضية يمثل (1%) من إجمالي الالتزامات العرضية بعد خصم التأمينات المحتجزة والأرصدة المغطاة بودائع وكفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة.

2-20 مخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الاجنبية المكشوفة:

كما هو مبين في الإيضاح (38- جـ -1) حول البيانات المالية الموحدة، وبموجب توجيهات البنك المركزي اليمني لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية التي تقضي بضرورة إعداد وعرض تحليل حساسية عن أثر تذبذب العملات الأجنبية على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وبيان أثر التغير على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ويتوجب على البنوك التي تحتفظ بمواقف مالية قصيرة لمراكز العملات الأجنبية القيام بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة المتعلقة بالفارق بين قيمة المواقف القصيرة الأجل لمراكز العملات الأجنبية بموجب سعر الإقفال وفقا لنشرة البنك المركزي اليمني وقيمتها بموجب متوسط سعر الصرف وفقا لسعر السوق الموازي.
وقع البنك التزام للبنك المركزي اليمني خلال شهر يناير 2019م يتضمن التزام البنك بتصحيح وضع التعرض لمخاطر النقد الأجنبي بشكل تدريجي والوصول للحدود المسموح بها وفقا للتعليمات الصادرة بهذا الشأن، كما تضمن ذلك الالتزام على تفويض للبنك المركزي اليمني بحجز سندات دين بمبلغ (82,6) مليار ريال يمني والعوائد المحققة المرتبطة بها إلى حين التصحيح النهائي لوضع مراكز العملات الأجنبية، وكذلك التزام البنك بتخصيص العوائد المحققة من الرصيد المحجوز لسندات الدين لتكوين مخصص أو تخفيض المراكز المكشوفة للعملات الأجنبية، ولا يتم فك الحجز إلا بالتصحيح النهائي لوضع مركز العملات الأجنبية أو بما يساوي مقدار التخفيض في المركز المكشوف بما يعادله بالعملات الأجنبية وبسعر التقييم الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي وبمدى كفاية المخصص المكون لمواجهة الخسائر المحققة والمحتملة.

3-20 مخصصات عامة عن قروض وسلفيات منتظمة ممنوحة للعملاء:

بناءً على تعليمات البنك المركزي يتم أخذ مخصص بواقع (2%) من كافة التسهيلات الائتمانية المباشرة المنتظمة بعد خصم التأمينات النقدية.

21- رأس المال المدفوع:

بلغ رأس المال المدفوع كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ وقدره (22) مليار ريال يمني (2023م: 22 مليار ريال يمني). موزع على عدد (22) إثنان وعشرون مليون سهم(2023م: 22 إثنان وعشرون مليون سهم) بقيمة إسمية بلغت (1,000) ريال يمني للسهم الواحد، وذلك وفقا لمحضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 6 يونيو 2023م بشأن زيادة رأس المال من الأرباح المستبقاة والاحتياطي العام بإجمالي مبلغ وقدره (2,000,000) ألف ريال يمني، وذلك على النحو التالي:

31 ديسمبر 2024م

اسماء المساهمون	عدد الأسهم	نسبة المساهمة%	قيمة الأسهم ألف ريال يمني
صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	8,910,000	%40.50	8,910,000
الحكومة ممثلة بوزارة المالية	7,440,400	%33.82	7,440,400
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	5,500,000	%25.00	5,500,000
الاتحاد العام لهيئة التعاون الأهلي	*149,600*	%0.68	*149,600*
	22,000,000	**%100**	**22,000,000**

31 ديسمبر 2023م

اسماء المساهمون	عدد الأسهم	نسبة المساهمة%	قيمة الأسهم ألف ريال يمني
صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	8,910,000	% 40.50	8,910,000
الحكومة ممثلة بوزارة المالية	7,440,400	%33.82	7,440,400
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	5,500,000	%25.00	5,500,000
الاتحاد العام لهيئة التعاون الأهلي	149,600	%0.68	149,600
	22,000,000	**%100**	**22,000,000**

22- إحتياطي قانوني:

وفقاً لأحكام المادة رقم (12-1) من قانون البنوك التجارية رقم (38) لسنة 1998م يتم احتجاز (15%) من صافي ربح السنة لتغذية الاحتياطي القانوني .يحق لإدارة البنك التوقف في الاحتجاز وذلك عند بلوغ الاحتياطي القانوني ضعفى رأس المال المدفوع . لا يمكن لإدارة البنك استخدام الاحتياطي قبل الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني.

- يتم زيادة رأس المال بمتحصلات القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، وفي حالة إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها الاسمية (علاوة إصدار) ، يدرج صافي الزيادة ضمن الاحتياطي القانوني، بموجب القانون رقم (22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية في الجمهورية اليمنية.
- يتضمن الاحتياطي القانوني مبلغ وقدره (500) مليون ريال يمني قيمة علاوة إصدار أسهم خلال عام 2008م.

23- الالتزامات العرضية والارتباطات القائمة:

	2024م			2023م		
	إجمالي قيمة الالتزام	قيمة التأمين المحتجز	صافي قيمة الالتزام	إجمالي قيمة الالتزام	قيمة التأمين المحتجز	صافي قيمة الالتزام
اعتمادات مستندية	4,040,238	(181,459)	3,858,779	4,055,060	(185,930)	3,869,130
خطابات ضمان	26,167,462	(6,822,949)	19,344,513	27,039,572	(6,872,373)	20,167,199
	30,207,700	**(7,004,408)**	**23,203,292**	**31,094,632**	**(7,058,303)**	**24,036,329**

24- إيرادات الفوائد عن القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك

	2024م	2023م
إيرادات فوائد عن التسهيلات الائتمانية والقروض	-	49,218
إيرادات فوائد عن الأرصدة لدى البنوك	-	1,050,312
	-	**1,099,530**

تم إيقاف احتساب الفوائد منذ تاريخ سريان القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية.

25- تكلفة الودائع والاقتراض:

	2024م	2023م
مصاريف فوائد على ودائع العملاء:		
ودائع لأجل	246,303	1,316,948
حسابات توفير	-	12,357
	246,303	**1,329,305**
مصاريف فوائد على الأرصدة المستحقة للبنوك والاقتراض:		
ودائع لأجل للبنوك	52,130	113,302
قروض طويلة الأجل	-	948
	52,130	**114,250**
	298,433	**1,443,555**

مصاريف الفوائد على ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك للعام 2024م تتمثل في رسوم اشتراك الودائع والمدفوعة لمؤسسة ضمان الودائع بالإضافة إلى الغرامات المفروضة على البنك من قبل البنك المركزي اليمني.

مصاريف الفوائد على ودائع العملاء والأرصدة المستحقة للبنوك للعام 2023م تتمثل فقط في الفوائد المحتسبة قبل تاريخ سريان القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية حيث تم إيقاف احتساب الفوائد منذ تاريخ سريان ذلك القانون.

26- إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية:

	2024م	2023م
إيرادات تمويل عمليات المرابحة	16,669	31,766
إيرادات إجارة منتهية بالتمليك	12,305	18,171
إيرادات التمويلات الزراعية	67	347
إيرادات عمليات المشاركة	4,648	250
إيرادات عمليات الاستصناع	2,826	2,818
إيرادات تمويلات أخرى	38,241	27,410
	74,756	**80,762**

27- عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار:

يتم توزيع أرباح الاستثمار بين العملاء والمساهمين على أساس احتساب نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد، ويتم اعتماد نسب حصص أرباح ودائع العملاء من مجلس إدارة البنك بناءً على اقتراح لجنة الميزانية التي تقوم باحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة، وقد بلغ متوسط نسبة عائد الاستثمار كما يلي:

	2024م		2023م	
	ريال يمني	عملات أجنبية	ريال يمني	عملات أجنبية
الودائع المستثمرة	%6.80	%2.60	%6.60	%2.50
حسابات الادخار	%3.40	%1.25	%3.30	%1.25

28- إيرادات وعمولات الخدمات المصرفية:

	إيضاح	2024م	2023م
عمولات اعتمادات مستندية		-	123
عمولات خطابات ضمان		235,689	219,274
عمولات حوالات واردة		306,840	280,211
عمولات خدمات مصرفية أخرى		5,297,787	1,356,710
		5,840,316	**1,856,318**

- يتضمن بند عمولات خدمات مصرفية أخرى مبلغ (3,271,221) الف ريال يمني اثبات قيمة عمولة البنك عن تحصيلات جهات حكومية (وزارة المالية- مصلحة الضرائب -مصلحة الجمارك) للفترة من عام 2020م حتى 31 أكتوبر 2024م.

29- أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي:

	إيضاح	2024م	2023م
(خسائر) توريد نقد	1-29	-	(10,625,929)
ارباح / خسائر) معاملات بعملات أجنبية		(2,548,599)	1,780,535
أرباح / خسائر) ناتجة عن إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية		3,372,064	50,992
		823,465	**(8,794,402)**

1-29 خسائر توريد نقد:

- لم يتحمل البنك أي خسائر في العام 2024م لتوفير سيوله نقديه حيث ماتم شراءه بسعر الشيكات تم إعادة بيعه مجدداً للبنوك بحسب توجيهات البنك المركزي اليمني بسعر الشيكات.

- تتمثل خسائر توريد نقد للعام 2023م في الخسائر التي تحملها البنك مقابل الزيادة في سعر الشراء عن سعر السوق السائد لمبالغ نقدية تم توريدها له مقابل السداد من حسابات البنك الجارية غير النقدية لدى البنوك الأخرى أو قيداً لحساب العميل غير النقدي لدى البنك.

30- (خسائر) استثمارات مالية:

	2024م	2023م
صافي (خسائر) استثمارات في شركات زميلة	-	(75,672)
	-	**(75,672)**

31- إيرادات أخرى:

	2024م	2023م
المسترد من المخصصات	7,880,925	12,890,346
إيراد إيجارات عقارات مملوكة	15,464	13,500
إيرادات أخرى	394,944	727,480
	8,291,333	**13,631,326**

32- انخفاض القيمة على الموجودات المالية (مخصصات):

	إيضاح	2024م	2023م
مخصصات تدني أرصدة لدى البنوك	4-7	-	987
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير منتظمة	20	-	-
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	1-11	-	-
مخصص تدني قيمة الأنشطة التمويلية الإسلامية غير المنتظمة	20	-	-
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها – أرصدة مدينة وموجودات أخرى	4-13	570,386	1,307,371
مخصصات أخرى	20	668,419	626,604
		1,238,805	**1,934,962**

33- تكاليف الموظفين:

	إيضاح	2024م	2023م
مرتبات وأجور	1-33	7,214,455	7,276,343
اشتراكات التأمينات الاجتماعية	2-33	409,906	406,053
مصاريف طبية		870,256	962,631
		8,494,617	**8,645,027**

1-33 تكاليف الموظفين:

يتضمن بند المرتبات والأجور مبلغ (512,104) ألف ريال يمني (2023م: 444,740 ألف ريال يمني) مقابل مرتبات موظفين متقاعدين ومتوفين، وذلك نتيجة عدم إبلاغ المجموعة بالربط وتنزيل الراتب لأولئك الموظفين من قبل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

2-33 اشتراكات التأمينات الاجتماعية:

يتضمن بند اشتراكات التأمينات الاجتماعية مبلغ (102,000) ألف ريال يمني مقابل الاشتراكات المكمّلة بواقع (420) شهر عن فارق العلاوة لصالح الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات عن العام 2024م. مقابل مبلغ (101,134) ألف ريال يمني مقابل الاشتراكات المكمّلة بواقع (420) شهر عن فارق العلاوة لصالح والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات عن العام 2023م.

34- المصاريف الإدارية والعمومية:

	إيضاح	2024م	2023م
إهلاك ممتلكات ومعدات	14	421,371	382,149
إهلاك حق إستخدام أصول مستأجرة	15	428,993	484,587
تكاليف تمويل حق إستخدام أصول مستأجرة	3-19	71,014	74,714
إيجارات		333,284	387,434
اشتراكات ورسوم		493,048	563,531
صيانة		354,133	410,422
أدوات مكتبية ومطبوعات		82,305	88,377
مصاريف اتصالات		205,623	295,522
مصاريف أمن وحراسة		392,044	403,318
كهرباء ومياه		325,948	416,806
إعلانات ونشر		207,264	157,734
سفر وانتقالات		476,323	443,537
تأمين		285,194	275,958
تدريب		17,623	32,416
أجور نقل		93,403	99,927
أتعاب قانونية ومهنية		83,527	113,765
مصاريف أخرى متنوعة		397,233	404,270
		4,668,330	**5,034,467**

35- عائد السهم من إجمالي الدخل الشامل للسنة:

	2024م	2023م
إجمالي الدخل الشامل للسنة (ألف ريال يمني)	79,490	256,986
عدد الأسهم (ألف سهم)	22,000	22,000
الربح للسهم الواحد (ريال يمني)	**3.61**	**11.68**

36- معاملات مع أطراف ذات علاقة:

تتمثل أرصدة الأطراف ذات العلاقة الظاهرة في البيانات المالية الموحدة فيما يلي:

	2024م	2023م
أ- الودائع		
الرصيد في 1 يناير	7,409,560	7,449,042
إيضافات خلال السنة	233,582	-
(استبعادات) خلال السنة	-	(39,482)
فروق أسعار الصرف	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**7,643,142**	**7,409,560**

	2024م	2023م
ب- تمويلات وقروض		
الرصيد في 1 يناير	100,591	187,804
يضاف خلال السنة	332,802	-
يخصم خلال السنة	-	(87,213)
فروق أسعار الصرف		-
الرصيد في 31 ديسمبر	**433,393**	**100,591**

	2024م	2023م
جـ- الفوائد		
فوائد وعمولات محصلة	-	279
فوائد مدفوعة	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر	-	**279**

د- رواتب ومزايا الاشخاص في الإدارة العليا:

رواتب ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين خلال السنة كانت كما يلي:	2024م	2023م
رواتب ومكافأت وبدل جلسات	210,937	200,048

37- معلومات القيمة العادلة

استناداً إلى طريقة التقييم الموضحة أدناه، تعتبر إدارة المجموعة أن القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الواردة ببيان المركز المالي الموحد وخارجه كما في 31 ديسمبر 2024م لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

37-1 تقدير القيم العادلة

أ- القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء:
تم حساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة للأصل والفوائد. تم افتراض حدوث سداد القروض في تواريخ السداد التعاقدية متى انطبق ذلك. بالنسبة للقروض التي ليس لها فترات سداد محددة أو تلك التي تخضع لمخاطر التحصيل يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الفائدة بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في توقعات معدل الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لأي تصنيفات قروض متماثلة على أساس المحفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية للقروض المماثلة المقدمة للمقترضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدرة التغييرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم القروض كما تعكس التغييرات في معدلات الفائدة في حالة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة.

ب- الاستثمارات:
تستند القيمة العادلة على الأسعار المدرجة بالسوق في تاريخ بيان المركز المالي الموحد في حالة عدم وجود سعر مدرج للسوق يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة وأية طرق أخرى للتقييم. عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة تستند التدفقات النقدية المستقبلية على أفضل تقديرات الإدارة ومعدل الخصم هو معدل سائد بالسوق بالنسبة لأداة مالية مماثلة في تاريخ بيان المركز المالي.

جـ- أرصدة الحسابات الجارية المستحقة لصالح/ من البنوك:
تم إعتبار أن القيمة الدفترية لأرصدة الحسابات الجارية المستحقة لصالح/ من البنوك، تُعد بمثابة تقدير مناسب للقيمة العادلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

د- الودائع البنكية وودائع العملاء:
بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع التي ليس لها فترات استحقاق معلومة يتم اعتبار أن القيمة العادلة هي المبلغ المستحق السداد عند الطلب في تاريخ بيان المركز المالي. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات فترات الاستحقاق الثابتة على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة المعروضة حاليا للودائع ذات فترات الاستحقاق الباقية المماثلة. لا يتم أخذ قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في الاعتبار عند تقدير القيم العادلة.

37-2 أدوات مالية أخرى ببيان المركز المالي الموحد:
تعتبر القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى ببيان المركز المالي الموحد مقاربة لقيمها الدفترية.

37-3 أدوات مالية خارج بيان المركز المالي الموحد:
لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج بيان المركز المالي والمتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن ارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمانات سارية المفعول لأن الإيرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس وجوهريا الأتعاب والعمولات التعاقدية المحملة بالفعل في تاريخ بيان المركز المالي الموحد لاتفاقيات ذات ائتمان واستحقاق مماثلين.

37-4 القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية:
القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تعادل تقريباً قيمتها الدفترية كما هو مبين في بيان المركز المالي الموحد.
يوضح الجدول التالي تحليلا للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ويتم تجميعها إلى مستويات من 1 إلى 3 بناء على مدى إمكانية ملاحظة مدخلات قياس القيمة العادلة ودرجة أهميتها بالنسبة لعملية قياس القيمة العادلة في مجملها:

بيـــــان	القيمة الدفترية	2024م المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
الموجودات:					
أرصدة لدى بنوك	172,281,285	-	172,281,285	-	**172,281,285**
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	298,294,586	-	298,294,586	-	**298,294,586**
استثمارات متاحة للبيع	510,000	510,000		-	**510,000**
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	17,184,228	-	17,184,228	-	**17,184,228**
إجارة منتهية بالتمليك	25,558	-	25,558	-	**25,558**
المطلوبات:					
أرصدة مستحقة للبنوك	23,417,595	-	23,417,595	-	**23,417,595**
ودائع العملاء	465,622,370	-	465,622,370	-	**465,622,370**

بيـــــان	القيمة الدفترية	2023م المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
الموجودات:					
أرصدة لدى بنوك	179,678,152	-	179,678,152	-	**179,678,152**
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	298,294,586	-	298,294,586	-	**298,294,586**
استثمارات متاحة للبيع	510,000	510,000	-	-	**510,000**
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	16,354,900	-	16,354,900	-	**16,354,900**
إجارة منتهية بالتمليك	66,013	-	66,013	-	**66,013**
المطلوبات:					
أرصدة مستحقة لبنوك	28,388,147	-	28,388,147	-	**28,388,147**
ودائع العملاء	449,795,035	-	449,795,035	-	**449,795,035**

38- إدارة المخاطر:

تقوم المجموعة بإدارة مخاطره المتنوعة بوسائل متعددة وذلك من خلال استراتيجية شاملة موضوعة تحدد المخاطر وسبل مواجهتها وتخفيفها. إن أجهزة إدارة المخاطر في البنك تشمل مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، والمدير المالي، ومدير الاستثمار، ومدير إدارة المخاطر والذين يخضعون للإشراف الدائم من قبل الإدارة العامة للبنك، وفيما يلي موجز حول كيفية إدارة المخاطر:

أ- **مخاطر الائتمان:**

تعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها مما يؤدي إلى خسائر مالية، وتنتج مخاطر الائتمان في سياق الأعمال العادية للمجموعة.

وفي هذا السياق تقوم المجموعة بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال تحديث وتطوير السياسات والإجراءات بشكل مستمر.

يطبق البنك أيضاً تعليمات البنك المركزي الصادرة بالمنشور رقم (10) لسنة 1997م بشأن مخاطر الائتمان. وتلتزم الإدارة بحد أدنى من المعايير لإدارة مخاطرها الائتمانية. تشتمل إجراءات إدارة وخفض المخاطر الائتمانية على ما يلي:

- إعداد دراسات ائتمانية عن العملاء قبل التعامل معهم وتحديد معدلات المخاطر الائتمانية المتعلقة بذلك.
- الحصول على ضمانات كافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء.
- القيام بزيارات ميدانية وإعداد دراسات دورية للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية.
- تكوين المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع محفظة القروض والسلفيات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر وضمن سقوف محددة لكل قطاع.

يتم الإفصاح عن توزيع أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية، والالتزامات العرضية والارتباطات في تاريخ بيان المركز المالي الموحد وفقاً لقطاع الأعمال كما يلي:

التركز حسب العملاء

	موجودات		مطلوبات	
	أرصدة لدى البنوك	قروض وسلفيات	أرصدة مستحقة للبنوك	ودائع العملاء
31 ديسمبر 2024م:				
أفراد	-	781,181	-	105,255,628
شركات	-	16,403,047	-	360,366,742
بنوك	172,281,285		23,417,595	
	172,281,285	**17,184,228**	**23,417,595**	**465,622,370**
31 ديسمبر 2023م:				
أفراد	-	562,063	-	99,814,206
شركات	-	15,792,837	-	349,980,829
بنوك	179,678,152	-	28,388,147	-
	179,678,152	**16,354,900**	**28,388,147**	**449,795,035**

قطاع الأعمال

	2024م			2023م		
	الموجودات	المطلوبات	التزامات عرضية وارتباطات	الموجودات	المطلوبات	التزامات عرضية وارتباطات
صناعي وتجاري	13,442,916	153,616,064	9,418,003	11,402,037	169,074,981	9,652,535
خدمات	168,449	172,860,740	517,472	271,090	157,128,881	538,122
مالي	542,192,628	44,164,834	7,116,621	540,281,318	39,258,028	7,268,529
أخرى	10,425,208	169,411,474	6,151,196	7,092,593	167,247,474	6,577,143
الإجمالي	**566,229,201**	**540,053,112**	**23,203,292**	**559,047,038**	**532,709,364**	**24,036,329**

التعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ في الاعتبار الضمانات المحتفظ بها:

	2024م	2023م
بنود المركز المالى الموحد:		
أرصدة لدى البنوك	172,281,285	179,678,152
استثمارات متاحة للبيع	510,000	510,000
استثمارات فى شركات زميلة	354,338	354,338
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	17,184,228	16,354,900
إجارة منتهية بالتمليك	25,558	66,013
أرصدة مدينة وموجودات أخرى	7,081,520	2,837,005
الإجمالى	197,436,929	199,800,408

	2024م	2023م
بنود خارج المركز المالى الموحد	**23,203,292**	**24,036,329**

ب- مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها مستقبلاً عند استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر عند عدم قدرة المجموعة على توفير السيولة لمواجهة النقص في الودائع أو الزيادة في الموجودات. تراقب المجموعة مخاطر السيولة الخاصة بها عن طريق تقرير استحقاقات الموجودات والالتزامات الذي يتم إعداده داخلياً. ويقوم بتصنيف جميع الموجودات والمطلوبات إلى فترات زمنية تصل إلى سنة أو أكثر. يتولى قطاع المدفوعات في البنك عملية التحكم ومراقبة مخاطر السيولة وضمان عدم تعرض المجموعة لتلك المخاطر وفي نفس الوقت كيفية تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من أموال المجموعة.

يبين الجدول التالي استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة المالية كما في 31 ديسمبر 2024م:

	استحقاقات خلال 3 شهور	استحقاقات من 4 إلى 6 شهور	استحقاقات من 6 شهور إلى سنة	استحقاقات أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات					
نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطات لدى البنك المركزى	70,497,686	-	-	-	**70,497,686**
أرصدة لدى البنوك	172,281,285	-	-	-	**172,281,285**
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	298,294,586	-	-	-	**298,294,586**
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	510,000	**510,000**
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	354,338	**354,338**
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	15,996,882	213,767	755,189	218,390	**17,184,228**
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	25,558	**25,558**
	557,070,439	**213,767**	**755,189**	**1,108,286**	**559,147,681**
المطلوبات					
أرصدة مستحقة للبنوك	23,417,595	-	-	-	**23,417,595**
ودائع العملاء	448,566,294	5,482,226	7,209,826	4,364,024	**465,622,370**
قروض طويلة الأجل	-	-	-	36,659	**36,659**
	471,983,889	**5,482,226**	**7,209,826**	**4,400,683**	**489,076,624**

يبين الجدول التالي استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة المالية كما في 31 ديسمبر 2023م:

	استحقاقات خلال 3 شهور	استحقاقات من 4 إلى 6 شهور	استحقاقات من 6 شهور إلى سنة	استحقاقات أكثر من سنة	الإجمالي
الموجودات					
نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطات لدى البنك المركزي	60,952,044	-	-	-	**60,952,044**
أرصدة لدى البنوك	179,678,152	-	-	-	**179,678,152**
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	298,294,586	-	-	-	**298,294,586**
استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	510,000	**510,000**
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	354,338	**354,338**
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	15,129,488	321,630	150,480	753,302	**16,354,900**
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	66,013	**66,013**
	554,054,270	**321,630**	**150,480**	**1,683,653**	**556,210,033**
المطلوبات					
أرصدة مستحقة للبنوك	28,388,147	-	-	-	**28,388,147**
ودائع العملاء	439,684,557	2,457,876	3,583,819	4,068,783	**449,795,035**
قروض طويلة الأجل	-	-	-	40,254	**40,254**
	468,072,704	**2,457,876**	**3,583,819**	**4,109,037**	**478,223,436**

جـ- مخاطر السوق:

تتضمن مخاطر السوق مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية ومخاطر تقلبات معدلات الفائدة.

جـ -1 مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة المخاطر التعاملات بالعملات الأجنبية (خاصة التعاملات بالدولار الأمريكي). وحيث أن العملة التي تُظهر بها المجموعة بياناتها المالية الموحدة هي الريال اليمني لذا تتأثر البيانات المالية الموحدة للمجموعة من التغير في أسعار الصرف بين الدولار والريال اليمني، ويؤدي تعرض المجموعة للتعاملات بالعملات الأجنبية إلى نشوء أرباح وخسائر يتم إدراجها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.

يوضح الجدول التالي مراكز العملات الهامة كما في تاريخ البيانات المالية الموحدة:

	2024م		2023م	
	الفائض (العجز)	النسبة إلى حقوق المساهمين ٪	الفائض (العجز)	النسبة إلى حقوق المساهمين ٪
دولار أمريكي	(63,005,569)	(%218)	(64,830,841)	(%226.39)
يورو	955,150	%3.31	594,489	%2.08
ريال سعودي	5,224,953	%18.11	2,835,977	%9.90
جنيه إسترليني	6,712	%0.02	6,375	%0.02
درهم إماراتي	(151,072)	(%0.52)	(669,073)	(%2.34)
عملات أخرى	11,537	%0.04	11,675	%0.04
الصافي	**(56,958,290)**	**(%197.40)**	**(62,051,398)**	**(%216.69)**
الموقف الأكبر (قصير)	**(63,156,642)**	**(%218.88)**	**65,499,914**	**(%228.73)**

وكما هو مبين في الجدول أعلاه، تجاوز البنك السقوف المحددة لمركز عملة الدولار الأمريكي والمركز المجمّع وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (6) لسنة 1998م التي تنص على أن تطبق البنوك سقف أعلى لكل مركز عملة على حدة إضافةً إلى سقف لمركز العملات الأجنبية مجتمعة، بحيث لا يزيد مركز كل عملة على حدة عن (15%) وألا يزيد المركز المجمع للعملات الأجنبية عن (25%) من رأس المال واحتياطياته والأرباح المحتجزة غير الموزعة عن سنوات سابقة (المدورة).

تحليل الحساسية للعملات الأجنبية:

بلغت معدلات أسعار الصرف للعملات المهمة كما في 31 ديسمبر كما يلي:

العملة	سعر الإقفال بموجب نشرة البنك المركزي		متوسط سعر الصرف في السوق الموازي	
	2024م	2023م	2024م	2023م
	ريال يمني	ريال يمني	ريال يمني	ريال يمني
دولار أمريكي	250.25	250.25	535	530
يورو	260.42	276.21	646	710
ريال سعودي	66.61	66.73	140	140
جنيه إسترليني	314.10	318.60	710	646
درهم إماراتي	68.13	68.14	149	149

تم الاعتماد على آخر معاملات قامت بها إدارة المجموعة لتحديد متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي.

يُظهر الجدول التالي تحليل الحساسية لتأثير التغيرات في العملة مقابل الريال اليمني مع الأخذ في الاعتبار أسعار الصرف في السوق الموازي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الخاضعة لمخاطر العملات.

العملة	التأثير على صافي الدخل الزيادة (النقص)	
	2024م	2023م
دولار أمريكي	(71,691,652)	(72,473,238)
يورو	1,414,202	933,649
ريال سعودي	5,756,783	3,113,922
جنيه إسترليني	8,461	6,551
درهم إماراتي	(179,322)	(793,971)
أخرى	13,427	14,497
	(64,678,101)	**(69,198,590)**

بموجب توجيهات البنك المركزي اليمني لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والتي تقضي بضرورة إعداد وعرض تحليل حساسية عن أثر تذبذب العملات الأجنبية على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وبيان أثر التغير على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ويتوجب على البنوك التي تحتفظ بمواقف مالية قصيرة لمراكز العملات الأجنبية القيام بتكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة المتعلقة بالفارق بين قيمة المواقف القصيرة الأجل لمراكز العملات الأجنبية بموجب سعر الإقفال وفقاً لنشرة البنك المركزي اليمني وقيمتها بموجب متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي.

وقع البنك التزام مع البنك المركزي اليمني خلال شهر يناير 2019م يتضمن التزام البنك بتصحيح وضع التعرض لمخاطر النقد الأجنبي بشكل تدريجي وبحد أدنى تغطية (10%) من الانكشاف سنوياً والوصول للحدود المسموح بها وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الشأن، كما تضمن ذلك الالتزام على تفويض للبنك المركزي اليمني بحجز سندات دين بمبلغ (82,6) مليار ريال يمني والعوائد المحققة المرتبطة بها إلى حين التصحيح النهائي لوضع مراكز العملات الأجنبية، وكذلك التزام البنك بتخصيص العوائد المحققة من الرصيد المحجوز لسندات الدين لتكوين مخصص أو تخفيض المراكز المكشوفة للعملات الأجنبية، ولا يتم فك الحجز إلا بالتصحيح النهائي لوضع مركز العملات الأجنبية أو بما يساوي مقدار التخفيض في المركز المكشوف بما يعادله بالعملات الأجنبية وبسعر التقييم الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي وبمدى كفاية المخصص المكون لمواجهة الخسائر المحققة والمحتملة.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م، قام البنك بتخفيض (استرداد) مخصص لمواجهة الخسائر المتعلقة بانكشاف مراكز العملات الأجنبية بمبلغ (3,200,000) ألف ريال يمني (2023م: مسترد بمبلغ 10,000,000 ألف ريال يمني)، ليبلغ رصيد المخصص لمواجهة خسائر تقلبات أسعار الصرف وأثرها على مراكز العملات الأجنبية المكشوفة كما في 31 ديسمبر 2024م مبلغ (47,000,000) ألف ريال يمني (2023م: مبلغ 50,200,000 ألف ريال يمني).

جـ-2 مخاطر تقلبات معدلات الفائدة:

تتعرض عمليات البنك لمخاطر تذبذب سعر الفائدة إلى المدى الذي تصبح فيه الموجودات التي تجني فوائد والمطلوبات التي تحتسب عنها فائدة مستحقة في أوقات مختلفة. تهدف أنشطة إدارة المخاطر إلى ترشيد صافي دخل الفوائد شريطة أن تكون معدلات سعر الفائدة في السوق متناسقة مع الإستراتيجيات التجارية للمجموعة. تقوم المجموعة بمعالجة الاختلافات باتباع إرشادات السياسات وتقليل المخاطر بمقاربة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. يتم عرض التفاصيل المتعلقة بإعادة تسعير الاختلافات ومخاطر معدلات الفائدة على لجنة الموجودات والمطلوبات خلال اجتماعاتها العادية. وتعرض كذلك على لجنة المخاطر التابعة لإدارة المجموعة.

تقوم المجموعة بالإجراءات التالية لخفض أو الحد من آثار المخاطر الناشئة عن تقلبات أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى:

- ربط سعر الفائدة على الاقتراض مع سعر الفائدة على الإقراض.
- الاسترشاد بأسعار الخصم للعملات المختلفة عند تحديد أسعار الفائدة.
- مراقبة توافق تواريخ استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

متوسط أسعار الفائدة المطبقة خلال السنة

مع الأخذ في الاعتبار أنه تم ايقاف تطبيق احتساب الفائدة تماشياً مع القانون رقم (4) لسنة 1444هـ الصادر بتاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية بلغ متوسط معدلات أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م كما يلي:

البيان	ريال يمني %	دولار امريكي %	يورو %	ريال يمني %
الموجودات				
ودائع لأجل لدى البنوك	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-
قروض العملاء	-	-	-	-
قروض زراعية	-	-	-	-
جاري مدين	-	-	-	-
المطلوبات				
ودائع لأجل – العملاء	-	-	-	-
حسابات توفير	-	-	-	-
ودائع لأجل – بنوك	-	-	-	-
قروض طويلة الأجل	-	-	-	-

بلغ متوسط معدلات سعر الفائدة على الموجودات والمطلوبات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م كما يلي:

البيان	ريال يمني	دولار أمريكي	يورو	ريال يمني
الموجودات				
ودائع لأجل لدى البنوك	13.71	1.70	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	13.90	-	-	-
قروض العملاء	19	10	-	10
قروض زراعية	6	-	-	-
جارى مدين	19	12	2.52	12
المطلوبات				
ودائع لأجل – العملاء	12	2.50	-	2
حسابات توفير	12	2	1	2
ودائع لأجل – بنوك	12	5	-	-
قروض طويلة الأجل	2.60	-	-	-

39- إدارة مخاطر رأس المال:

يدير البنك رأسماله لضمان قدرته على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية مع زيادة عوائد المساهمين عبر تحسين حقوق المساهمين ضمن أطر مقبولة لمقابلة العائد مع المخاطر. لم تتغير السياسة العامة للبنك عن السنة 2023م.
يتكون رأسمال البنك من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

40- كفاية رأس المال:

يقوم البنك بمراقبة كفاية رأس ماله وفقاً للتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي اليمني ويتم احتساب كفاية رأس المال طبقاً التعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند كما هو مبين في البيانات المالية الموحدة بإجمالي موجودات والتزامات البنك المبينة في البيانات المالية الموحدة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

	2024م	2023م
	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني
رأس المال الأساسي والمساند	28,782	28,854
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر		
الالتزامات العرضية والارتباطات	14,987	15,584
رصيد الموجودات	29,165	21,990
مجموع الأصول والالتزامات المرجحة بمخاطر	**44,152**	**37,574**
نسبة كفاية رأس المال	**%65.19**	**%76.79**

يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحّلة، بعد استبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة.

41- التقارير المالية لقطاعات الأعمال:

يعمل البنك ضمن الثلاثة قطاعات التالية:

أ- **خدمات مصرفية للإفراد**: تتضمن خدمات بنكية للأشخاص والحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع ومنتجات مدخرات الاستثمار والحفظ وبطاقات الائتمان الدائنة والمدينة وقروض المستهلك وقروض الإسكان.

ب- **خدمات بنكية للشركات**: تتضمن تسهيلات مدينة مباشرة وحسابات جارية وودائع وسحب على المكشوف قروض وتسهيلات ائتمان أخرى وعملة أجنبية.

جـ- **الخزينة والاستثمارات**: تتمثل الأنشطة الأخرى بإدارة الاستثمار وتمويل الشركات والتي لا تمثل أي منها قطاعاً مستقلاً يجب التقرير عنه.

تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط تجارية عادية. يتم تخصيص الأموال بشكل عادي بين القطاعات مما ينتج عنه الإفصاح عن تحويلات تكلفة التمويل ضمن إيرادات التشغيل. الفوائد المحمّلة على تلك الأموال تستند على تكلفة رأس المال الخاصة بالبنك لا توجد بنود جوهرية أخرى للدخل أو المصروفات بين قطاعات العمل.
تتمثل موجودات ومطلوبات القطاع بموجودات ومطلوبات التشغيل وهي غالبية بيان المركز المالي الموحد، ولكنها لا تتضمن بنود مثل الضرائب والإقتراضات.

42- المطلوبات المحتملة:

لقد تم رفع قضايا مختلفة على البنك بما يقارب 523 مليون ريال يمني (2023م: 239 مليون ريال يمني) تعتقد إدارة المجموعة وبناءً على رأي الإدارة القانونية للبنك أن ما سينتج من أحكام في تلك القضايا لن يؤثر على عمليات المجموعة.

43- الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية:

عانت الجمهورية اليمنية من أزمة أمنية وسياسية واقتصادية، وذلك إبتداءً من شهر مارس 2015م.وقد نتج عن ذلك انخفاض في الأنشطة التجارية والاقتصادية في الجمهورية اليمنية وإن استمرار تلك الأحداث كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة يشكل تحدياً أمام قدرة إدارة المجموعة على التنبؤ بأثار هذه الأوضاع على نشاط المجموعة وأنماط التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها ونتائجها ومركزها المالي الموحد للفترة القادمة، كما إن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة هذة الأزمة على المدى القريب على المجموعة وعمل الاحتياطات اللازمة لضمان الإستمرارية.

44- الاستمرارية والمخاطر العملياتية والتشغيلية:

- منذ شهر أغسطس من العام 2019م تم إيقاف الدعم الفني من قبل الشركة المزودة للبنك بالنظام البنكي(كور بنك)، ولم يتم التوصل لأي اتفاق مع الشركة أو أي أطراف تابعه لها لغرض إعادة الدعم الفني للنظام البنكي الخاص بالبنك.
- خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م اتخذت إدارة البنك قرار باعتماد خيار شراء نظام بنكي جديد، وبموجب ذلك تم إنشاء لجنة مشروع النظام البنكي، ومازالت اللجنة حتى تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة تقوم بإجراء اجتماعات دورية لتقييم النظام الحالي والمشاكل المرتبطة به لتفادي تلك المشاكل في النظام البنكي الجديد، كما تقوم اللجنة بتحديد ودراسة الأنظمة المتاح الحصول عليها وإعداد الشروط الفنية المطلوبة قبل طرح طلب تقديم العروض من قبل الشركات المرشحة لتزويد البنك بنظام بنكي جديد. ويقوم مهندسو البنك بإدارة تقنية المعلومات بتوفير الدعم اللازم للنظام البنكي (كور بنك) حتى تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية.
- منذ السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م تم استخدام نظام محاسبي إضافي في مدينتي عدن ولحج ومنفصل عن النظام الأساسي للبنك في مدينة صنعاء وتقوم إدارة المجموعة بتقييم أثر هذا الحدث بشكل دوري.
- بتاريخ 28 يناير 2021م وجهت إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي خطاب رقم (م ص / 23) إلى جمعية البنوك اليمنية تم الطلب فيه من الجمعية مخاطبة البنوك في الجمهورية اليمنية بالامتناع عن التعامل مع ما يسمى بالإدارة العامة في عدن. وبموجب هذا الخطاب وجهت جمعية البنوك اليمنية خطاب رقم (2021/39) بتاريخ 31 يناير 2021م إلى كافة البنوك اليمنية بالامتناع عن التعامل مع ما يسمى بالإدارة العامة في عدن، وبتاريخ 15 مارس 2021م شرت الإدارة العامة للبنك في صنعاء إعلان رسمي في صحيفة الثورة في عددها رقم (20570) نص على التالي بموجب قانون إنشاء بنك التسليف التعاوني والزراعي فإن البنك يعلن لجمهورة وعملائه عدم استخدام أية خدمات مقلدة أو أنظمة غير معتمدة لا علاقة للبنك بها وهي كحد أدنى محاولة لتقليد شعار محفظة البنك الإلكترونية (موبايل موني) ومحاولة إنشاء أنظمة محاسبية أو بنكية لدى أحد فروع البنك في مدينة عدن بغرض فتح حسابات جارية وودائع واستقطاب أموال وتعاملات أخرى، لذا ننبه عملائنا إلى عدم اعتمادية تلك العمليات، مؤكدين إخلاء مسؤولية البنك القانونية والمالية تجاه أية التزامات قد تنشأ بسببها وبما يحافظ على أموال عملائنا الكرام مع احتفاظ البنك بكافة الإجراءات لحماية حقوقه وأموال عملائه كأملة.
- في تاريخ 22 مارس 2023م الموافق 30 شعبان 1444هـ صدر القانون رقم (4) لسنة 1444هـ بشأن منع التعاملات الربوية والذي يحضر التعاملات الربوية بكافة اشكالها في المعاملات المدنية والتجارية ويبطل بطلاناً مطلقاً جميع الفوائد الناتجة عن المعاملات الاستثمارية والائتمانية بمبلغ من المال أو مقابل تأخير الوفاء. وعليه تم إيقاف احتساب أي فوائد دائنة أو مدينة منذ ذلك التاريخ.
- في تاريخ 30 مارس 2023م صدر تعميم البنك المركزي اليمني رقم (11) لسنة 1444هـ بأنه يجوز للبنوك التجارية القيام بكافة الأنشطة والمعاملات المالية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لصيغ وأعمال التمويل والاستثمار المسموحة للمصارف الإسلامية بالقانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن المصارف الإسلامية وتعديلاته ووفق تعليمات البنك المركزي بشأنها، إلى جانب استمرار عملها وفق القانون (38) لسنة 1998م بشأن البنوك، وبما لا يتعارض مع قانون منع المعاملات الربوية.
- في تاريخ 30 مارس 2023م صدر تعميم البنك المركزي اليمني رقم (12) لسنة 1444هـ بأن على البنوك توجيه كل استثماراتها في السوق المحلية داخل الجمهورية اليمنية وانه في حال لدى أي بنك في تاريخ التعميم استثمارات في الخارج بنسبة 30% التي كان مسموح بها من اجمالي استثمارات البنك فعليه توجيه تحصيلات وقيمة الاستثمارات الخارجية تلك نحو السوق المحلية داخل الجمهورية، هذا بدوره لن يؤثر على استثمارات البنك الخارجية كون استثمارات البنك الخارجية لا تتعدى (3%).
- تسعى إدارة البنك الى تطبيق مجموعة من الإجراءات لمعالجة تأثير نتائج أعمال البنك ومعاملاته مع العملاء بعد صدور القانون وأقرت لجنة ألكو (إدارة الموجودات / المطلوبات) الآلية والقواعد والخطوات التنفيذية لمواجهة تأثير القانون وتم اعتمادها في اجتماع مجلس الإدارة بمحضره رقم (2) بتاريخ 15 مايو 2023م، ويستمر البنك في تقديم الخدمات المصرفية المنتظمة. ويسعى البنك للتوسع في الخدمات الرقمية وخدمات الدفع للمحافظ الإلكترونية سواء للأفراد أو الشركات أو القطاعات الحكومية والاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية والتمويلات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية حيث يقوم البنك بالتوسع في خدمات النقود الالكترونية ومنها

إدخال خدمات تحصيل المدفوعات الحكومية والتي من شأنها أن تزيد من نشاط البنك وتدر مصدر إيراد جديد بالإضافة إلى التوسع في خدمات المصرفية المتفقه مع الشريعة الاسلامية ومنها البدء في تنفيذ بعض المشاريع العقارية.

كما يقدم البنك عبر القطاع الإسلامي (كاك الإسلامي) كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي منذ سنوات من خلال فروعه الإسلامية وعددها (5) فروع وعدد (11) مكتب ولديه الأنظمة والأدلة والسياسات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وتعتقد إدارة البنك أن القانون يعتبر فرصة لانطلاق كاك الإسلامي وتوسيع نشاطه.

- ترى إدارة البنك ان تفعيل وتطبيق الالية والقواعد والخطوات التنفيذية لمواجهة تأثير قانون منع التعاملات الربوية، والتي أقرتها لجنة ألكو واعتمدها مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 15 مايو 2023م ومحضر رقم (2)، سيمكن البنك من تقليل اثر توقف إيرادات الفوائد من خلال زيادة عوائد الاستثمار وخدمات المحافظ الالكترونية واوامر التحصيل الالكترونية الحكومية (الضرائب، الجمارك، وغيرها من الرسوم الحكومية) والخدمات المصرفية الأخرى الموضحة أعلاه.

وعليه وفي ظل إجراءات الحلول التي تقوم إدارة المجموعة بتطبيقها، ترى إدارة البنك ومجلس إدارة المجموعة بأن هذه الاحداث لن تكون جوهرية على المركز المالي الموحد للمجموعة ولن يكون لها أثر سلبي على استمرارية المجموعة وأن لدى البنك القدرة على تسيير أنشطته الاعتيادية ودعم مركزه المالي خلال المستقبل المنظور لفترة 12 شهراً من تاريخ اعتماد البيانات المالية. وبالتالي لا توجد تعديلات على هذه البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2024م.

45- الأحداث اللاحقة:

حصل البنك في عام 2025م على فتوى من مفتي الديار اليمني بعدم وجوب زكاة أموال البنك كونها أموال عامة لاتجب فيها الزكاة، وقد تم تطبيق ذلك وفق الإقرار النهائي المقدم من البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م و2024م

46- اعتماد البيانات المالية الموحدة:

تم إقرار هذه البيانات المالية الموحدة والموافقة على إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 سبتمبر 2025م الموافق 7 ربيع الثاني 1447هـ.

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان المركز المالي المستقل كما في 31 ديسمبر 2024م
(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	2024م	2023م
الموجودات		
نقدية في الصناديق وأرصدة الاحتياطيات لدى البنك المركزي	70,497,686	60,952,044
أرصدة لدى البنوك	172,279,737	179,678,059
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	298,294,586	298,294,586
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	17,184,228	16,354,900
إجارة منتهية بالتمليك	25,558	66,013
استثمارات مالية متاحة للبيع	510,000	510,000
استثمارات في شركات زميلة	354,338	354,338
استثمارات في وحدة تابعة	10,000	10,000
أرصدة مدينة وموجودات أخرى	7,123,602	2,908,241
ممتلكات ومعدات – بالصافي	2,186,154	2,074,792
حق استخدام أصول مستاجرة	599,301	611,913
إجمالي الموجودات	**569,065,190**	**561,814,886**
المطلوبات وحقوق المساهمين:		
المطلوبات:		
أرصدة مستحقة للبنوك	23,417,595	28,388,147
ودائع عملاء	465,768,580	449,951,880
قروض طويلة الأجل	36,659	40,254
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	2,210,747	2,702,500
مخصصات أخرى	48,634,522	51,648,771
إجمالي المطلوبات	**540,068,103**	**532,731,552**
حقوق المساهمين		
رأس المال المدفوع	22,000,000	22,000,000
احتياطي قانوني	3,969,011	3,960,656
احتياطي عام	1,020,772	803,757
أرباح مرحّلة	2,007,304	2,318,921
إجمالي حقوق المساهمين	**28,997,087**	**29,083,334**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**569,065,190**	**561,814,886**
التزامات عرضية وارتباطات قائمة	**23,203,292**	**24,036,329**

بنك التسليف التعاوني والزراعي
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
صنعاء - الجمهورية اليمنية

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م

(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

	2024م	2023م
إيرادات فوائد عن قروض وسلفيات وأرصدة لدى بنوك	-	1,099,530
ايرادات فوائد عن استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	10,067,304
إجمالى إيرادات الفوائد	-	**11,166,834**
تكلفة ودائع واقتراض	(298,433)	(1,445,722)
صافى إيراد الفوائد	**(298,433)**	**9,721,112**
إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية	74,756	80,762
عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار	(233,830)	(231,897)
صافى إيرادات الفوائد والأنشطة التمويلية الاستثمارية الإسلامية	**(457,507)**	**9,569,977**
إيرادات وعمولات خدمات مصرفية	5,840,316	1,856,318
(خسائر) عمليات نقد أجنبى	823,465	(8,794,402)
(خسائر) استثمارات مالية	-	(75,672)
إيرادات أخرى	7,916,034	13,418,169
إجمالى الدخل	**14,122,308**	**15,974,390**
صافى انخفاض القيمة على الموجودات المالية	(1,238,805)	(1,934,962)
تكاليف موظفين	(7,344,627)	(7,678,413)
مصاريف إدارية وعمومية	(5,483,174)	(5,794,787)
ربح السنة قبل خصم فريضة الزكاة الشرعية وضرائب الدخل	**55,702**	**566,228**
فريضة الزكاة الشرعية	-	-
ضرائب الدخل	-	(310,665)
ربح السنة	**55,702**	**255,563**
الدخل الشامل الآخر	-	-
إجمالى الدخل الشامل للسنة	**55,702**	**255,563**